المجلة العلمية التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg

انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة فى البلاد العربية

آمال ضيف بسيوني

مدرس الاقتصاد، المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات، بكفر الشيخ ، مصر.

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو 2025

للتأصيل المرجعي: بسيوني ، آمال ضيف. انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة فى البلاد العربية(2025)، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد 45 (2)، 427-472.

المعرف الرقمي: **caf.2025.43340810.21608/**

للتواصل مع المؤلف: **ocp_amal@yahoo.com**

انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي والتنمية المستدامة فى البلاد العربية

آمال ضيف بسيوني

المعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات، بكفر الشيخ ، مصر

تاريخ المقالة

متاح على الإنترنت يونيو 2025

المستخلص

تعد قضية الأمن الغذائي من التحديات التي تواجه العالم، ومن أهم أولويات الأمن القومي العربي والاستقرار الاقتصادي والسياسي فى ظل التغيرات الجيوسياسية والصراعات التي يموج بها العالم وخاصة المنطقة العربية مروراً بالتغيرات المناخية وتأثير ذلك على انعدام الأمن الغذائي وانتشار الجوع فى أكثر المناطق فقراً ونزاعاً

الى تسليط الضوء على انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي العربي وأهداف التنمية المستدامة، ومعرفة حجم الفجوة الغذائية، والتوصل الى الآليات التي تمكن من تفادى تأثير التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي والقضاء على الجوع وتوفير الغذاء

الى أن التغيرات الجيوسياسية والصراعات المسلحة والتغيرات المناخية أثرت سلبياً على الأمن الغذائي وتعطل سلاسل الإمداد من الغذاء وارتفاع أسعاره، وانخفاض مساحة الأراضي الزراعية والانتاج واتساع الفجوة الغذائية، كما طال التأثير قطاعي الشحن واللوجستيات ومسارات التجارة الدولية بالإضافة الى تأثيرهما السلبي المباشر على صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بضرورة تعاون المجتمع الدولي على فض المنازعات بين دول الصراع وتحقيق الاستقرار لتسهيل امداد سلاسل الغذاء للمناطق التي تعاني الجوع وانعدام الأمن الغذائي، وتنوع مصادر استيراد الغذاء، واستخدام تقنيات حديثة لاستنباط أصناف من المحاصيل تتكيف مع المتغيرات المناخية لزيادة الانتاج وضرورة زيادة الاستثمارات فى القطاع الزراعي وتبنى تقنيات ري حديثة بمشاركة القطاع الخاص، وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية لحماية صغار المزارعين.

الكلمات المفتاحية

التغيرات الجيوسياسية؛ الفجوة الغذائية؛ الأمن الغذائي؛ الدول العربية؛ التنمية المستدامة؛ التغيرات المناخية؛ الاكتفاء الذاتي.

مقدمة

تشكل التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين السياسي أحد أبرز المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، لا سيما اقتصاديات الدول العربية والنامية، حيث تتسبب في خسائر تفوق حجم الأزمات الأخرى التي شهدها العالم مؤخرًا. ويكتسب الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل بيئة جيوسياسية متغيرة، إذ تؤثر الأوضاع المضطربة على إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه. كما أن النزاعات السياسية والتجارية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية—حيث تعد أوكرانيا من أكبر مصدري الحبوب عالميًا—إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، والتنافس على الموارد الطبيعية النادرة مثل المياه، وعدم الاستقرار الجيوسياسي، كلها عوامل تؤثر سلبًا على الدول العربية والنامية، التي تعتمد على استيراد الغذاء بشكل كبير، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره. علاوة على ذلك، تسهم هذه الأزمات في انتشار الجوع وسوء التغذية، وهما من أبرز التحديات التي تسعى الأمم المتحدة إلى معالجتها ضمن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وتشير البيانات إلى أن 66.1 مليون شخص، أي ما يعادل 14% من سكان المنطقة العربية، يعانون من الجوع.

في ضوء ما سبق، تتمثل إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. ماهي انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والصراعات التجارية على الأمن الغذائي؟
2. ما هو تأثير التغيرات المناخية والظواهر الجوية على الأمن الغذائي؟
3. ماهي التحديات التي تواجه نقص الغذاء فى الدول العربية؟
4. ماهي أسباب الفجوة بين الانتاج والاستهلاك؟
5. ماهي انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على عرقلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
6. ماهي الجهود المبذولة لسد الفجوة الغذائية لتوفير الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

1. تسليط الضوء على تأثير انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والصراعات التجارية والتغيرات المناخية على الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.
2. معرفة حجم الفجوة الغذائية في الدول العربية وإمكانية تغطيتها.
3. التوصل إلى الآليات التي تمكن من زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الأمن الغذائي.
4. معرفة تجارب بعض الدول التي نجحت في توفير الغذاء والحد من الجوع وسوء التغذية.

فروض الدراسة

1. التغيرات الجيوسياسية لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي العربي.
2. التغيرات المناخية لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي في المنطقة العربية.
3. التغيرات الجيوسياسية والمناخية تسهم معًا في صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأمن الغذائي.

أهمية الدراسة

1. المساهمة في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد عمومًا، وفي اقتصاديات الأمن الغذائي خصوصًا.
2. تغطية الفجوة البحثية في الدراسات السابقة.
3. معرفة انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية والتحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي.

الأهمية العملية

1. يعد الأمن الغذائي من أهم مقومات الأمن القومي والجيوسياسي العربي، ومن أهم مطالب الشعوب العربية لتأمين احتياجاتها، لما له من أبعاد وانعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، وحفاظًا على حياة الإنسان باعتباره أحد عناصر الإنتاج.
2. خطورة التزايد المستمر لاعتماد الدول العربية على استيراد أكثر من 55% من احتياجاتها من الغذاء.
3. توفير الغذاء والقضاء التام على الجوع وسوء التغذية من الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030.
4. وضع المقترحات والحلول لتغطية الفجوة الغذائية وتوفير الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حدود الدراسة

تتناول الدراسة تسليط الضوء على انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي العربي، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، والتحديات التي تواجهه، إضافة إلى تناول الفجوة الغذائية وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي للحد من الاستيراد والقضاء على الجوع وسوء التغذية. كما يتم تسليط الضوء على دور الدول العربية والمنظمات الدولية في مواجهة هذه التحديات، وعرض تجارب لبعض الدول التي نجحت في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي لمجتمعاتها.

خطة الدراسة

تتناول الدراسة المحاور الآتية:

1. الأمن الغذائي في البلاد العربية (الأبعاد والتحديات).
2. واقع الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في الدول العربية.
3. العلاقة بين الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة.
4. انعكاسات التغيرات الجيوسياسية والمناخية على الأمن الغذائي في البلاد العربية.
5. جهود الدول العربية والمنظمات الدولية لتوفير الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. تجارب لبعض الدول التي نجحت في توفير الغذاء والحد من الجوع وسوء التغذية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهجين رئيسيين هما:

1. المنهج الوصفي التحليلي: للتعرف على انعكاسات التغيرات الجيوسياسية وتغير المناخ على الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، وذلك من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات الصادرة عن هيئات ومؤسسات دولية، وتقارير المنظمات الدولية، والمواقع الإلكترونية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.
2. المنهج الاستنباطي: لاستنتاج ما يترتب على الأمن الغذائي من التغيرات الجيوسياسية والمناخية، وخطورة الاستمرار في تزايد الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات الدول العربية من الغذاء، وما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

الدراسات السابقة

1. دراسة (نيفين فرج إبراهيم، 2021) ، بعنوان "التغيرات المناخية والأمن الغذائي في مصر"، تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في مصر. وتوصلت إلى أن أسباب التغيرات المناخية طبيعية وبشرية، وأن الاستهلاك المحلي من القمح يتزايد بشكل يفوق الزيادة في الإنتاج. وأوصت الدراسة باستنباط أصناف جديدة من القمح تتأقلم مع التغيرات المناخية، وضرورة الإنفاق على البحوث العلمية الزراعية.
2. دراسة (الوليد طلحة وعبد الكريم قندوز، 2022) ، بعنوان "الأمن الغذائي في الدول العربية: التداعيات الاقتصادية ودور السياسات الكلية"، تهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الأمن الغذائي. وتوصلت إلى أن زيادة الدعم تؤدي إلى تراجع الإنتاج، وأوصت بمراجعة سياسات الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه.

3. دراسة (عادل المهدي وآخرون، 2021) ، بعنوان "تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل استراتيجية التنمية الزراعية 2030". تهدف الدراسة إلى تحليل التطور في مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى الكلي، والتحديات التي تواجه استراتيجية التنمية الزراعية 2030. وتوصلت إلى انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب الرئيسية، وتحسن طفيف في مؤشرات الأمن الغذائي. وقد أوصت الدراسة بضرورة استنباط أصناف تتحمل الحرارة ونقص المياه، وزيادة الرقعة الزراعية.
4. دراسة (السيد جاد عبد الرحمن، 2019) ، بعنوان "الآثار الاقتصادية للتوسع في استصلاح الأراضي الجديدة على الأمن الغذائي المصري". تهدف إلى دراسة الآثار الاقتصادية للتوسع في استصلاح الأراضي الجديدة على الأمن الغذائي المصري، وتوصلت إلى تزايد مساحة الأراضي الجديدة سنويًا، وأن محصولي القمح والذرة من أهم المحاصيل التي تزرع في الأراضي الجديدة. وتوصي الدراسة بضرورة التوسع في مساحات زراعة القمح والذرة الشامية، والتقليل من استيراد القمح.
5. دراسة (يوسف بن يزه، 2018) ، بعنوان "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية". تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المحددات التي تجعل المنطقة العربية من المناطق القادرة على تحقيق الأمن الغذائي. وتوصلت إلى أن التخفيف من حدة مهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية يعتمد على ركيزتين: تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين ظروف المعيشة في الأرياف. وأوصت الدراسة بضرورة تنظيم الأسرة، وتغيير السلوك الاستهلاكي، وتوجيه برامج تعليمية لتدريب الأسر على النظام الغذائي المتوازن.

خلاصة الدراسات السابقة:

يتضح من سياق ما سبق أن الدراسات السابقة تناولت في مجملها تحليل واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما تناولت بعض الدراسات تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي، إلا أن هذه الدراسات أغفلت انعكاسات التغيرات الجيوسياسية على الأمن الغذائي، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الدول العربية باختلاف ظروفها ومواردها وإمكاناتها في توفير الأمن الغذائي. كما أغفلت دراسة العلاقة بين الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي يستطيع البحث الحالي تغطية الفجوة البحثية، ويعتبر إضافة للدراسات السابقة ومكملاً لها.

المبحث الأول

الأمن الغذائي في البلاد العربية (الأبعاد والتحديات)

تعد قضية الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه العالم، وهي من أولويات الأمن القومي العربي والاستقرار الاقتصادي والسياسي في ظل التغيرات والتوترات الجيوسياسية والصراعات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة، بدءًا من جائحة كورونا (كوفيد-19)، مرورًا بالتغيرات المناخية العالمية، ثم الأزمة الروسية الأوكرانية التي أصبحت تهديدًا متزايدًا للأمن الغذائي، فضلًا عن الصراعات والنزاعات السياسية في بعض الدول العربية. هذه الأزمات أثرت على إمدادات الغذاء وأدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ومستلزمات الإنتاج الزراعي، مما جعل البلاد العربية من أكبر الدول المستوردة للغذاء. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل انعكس سلبًا على اقتصاديات هذه الدول، مما جعل الصمود أمام تكاليف تمويل الاستيراد أمرًا بالغ الصعوبة. انطلاقًا من ذلك، نتناول مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده والتحديات التي تواجهه.

ا. مفهوم الأمن الغذائي

- حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة عام 1943، حيث تم تعريفه بأنه الحصول على قدر كافٍ ومستقر من الغذاء لكل فرد.
- وفي مؤتمر الأغذية العالمي في روما عام 1974، تم تعريف الأمن الغذائي بأنه: "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار".
- وفي عام 1986، نشر البنك الدولي تقريره (الفقر والمجاعة)، حيث عرّف الأمن الغذائي بأنه: "وصول جميع الناس، في جميع الأوقات، إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية".
- المفهوم النسبي للأمن الغذائي: يرتبط بوضع كل مجتمع على حدة، وفقًا لنمط الغذاء الذي اعتاد عليه، ومستوى الدخل الذي يختلف من مجتمع إلى آخر.
- المفهوم المطلق للأمن الغذائي: يعني ضمان استمرار تدفق المواد الغذائية التي تؤمن لكل فرد مستوىً كافيًا من السعرات الحرارية المطلوبة للحياة الصحية، وفقًا للمعايير المتفق عليها دوليًا.
- تعريف الأمن الغذائي من قبل لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي: "تمتع جميع الناس في جميع الأوقات بفرص مادية واجتماعية واقتصادية للحصول على أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي تفضيلاتهم واحتياجاتهم الغذائية لتحقيق حياة نشطة وصحية".
- تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية" :(FAO) توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة".

يستند مفهوم الأمن الغذائي وفقًا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) إلى الركائز الرئيسية الآتية:

1.1 . توفير السلع الغذائية Availability

يعد توافر الغذاء بكميات كافية ذات جودة مناسبة، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو المساعدات أو الاستيراد، أمرًا بالغ الأهمية. كما أن توافر الغذاء أصبح مرهونًا بمدى توفره في السوق العالمية التي تخضع بدورها للتغيرات المناخية والتوترات الجيوسياسية.

1 .2. إمكانية الحصول على الغذاء Food Accessibility

تشمل القدرة على الوصول إلى كميات كافية من الموارد الغذائية التي يحتاجها الأفراد، بالإضافة إلى توافر الموارد والقدرة الشرائية للحصول على أنظمة غذائية مناسبة وعالية الجودة.

1. 3. الاستفادة من الغذاء Utilization

تعني استخدام الغذاء بطريقة تلبّي الاحتياجات الفسيولوجية، ويتطلب ذلك توفير بنية تحتية داعمة مثل أنظمة غذائية ملائمة، ومياه نظيفة، وصرف صحي، ورعاية صحية.

1. 4. استقرار أوضاع الغذاء Stability

يشمل استقرار الإمداد بالغذاء وضمان استمرارية تزويد الأفراد بالمواد الغذائية الآمنة والكافية في جميع الأوقات، حتى في ظل الصدمات المفاجئة مثل الأزمات الاقتصادية، أو التقلبات المناخية، أو اضطرابات الأسعار والاضطرابات الجيوسياسية، التي قد تقوض استقرار الأمن الغذائي.

2. مقومات الأمن الغذائي العربي

تتمثل مقومات الأمن الغذائي في خصائص الدولة الجغرافية والمناخية، ووفرة المصادر المائية والموارد البشرية، والأراضي الصالحة للزراعة والمراعي والغابات، إضافة إلى الثروة الحيوانية، وامتلاك التكنولوجيا الحديثة. إذا توافرت هذه المقومات وتم استغلال الإمكانات والموارد بشكل رشيد، فإن الدولة تستطيع تحقيق الأمن الغذائي لمجتمعاتها والوصول إلى الاكتفاء الذاتي دون معاناة.

3. أبعاد الأمن الغذائي

3. 1. البعد الاقتصادي

يشمل تأثير الأمن الغذائي على التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة والتنمية. كما أن توفير الغذاء للطبقات الفقيرة يعزز الاستقرار الداخلي ويحفّز الأفراد على المشاركة الإنتاجية، مما يحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تتضح أهمية الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره عنصرًا جوهريًا في الإنتاج. كذلك يتضمن البعد الاقتصادي جانبًا زراعيًا، حيث يرتبط بتحديد السياسة الزراعية للدولة من حيث

المساحات المزروعة، واستخدام الميكنة الزراعية، وتربية الدواجن والحيوانات والأسماك، وانعكاسات ذلك على الإنتاج الزراعي.

3. 2. البعد الاجتماعي والسياسي

يتمثل هذا البعد في أهمية الغذاء كحقٍ من حقوق الإنسان للحياة الصحية. فعدم توفر الغذاء، أو غياب العدالة في توزيعه، قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ويهدد الأمن الداخلي. وعلى النقيض، فإن توفير الغذاء يعزز استقرار النظام السياسي، وتستخدم بعض الدول المتقدمة الأمن الغذائي كسلاح لتحقيق أهداف سياسية.

3.3 . البعد الحركي

يرتبط بتطور مفهوم الأمن الغذائي عبر الزمن، نظرًا للتغيرات المستمرة في الحاجات الإنسانية والموارد الاقتصادية، والتطور في أساليب الإنتاج. لذا، لا بد أن يكون مفهوم الأمن الغذائي مفهومًا حركيًا قادرًا على التكيف مع التغيرات التي تمر بها الدولة في أي فترة زمنية.

4. التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في البلاد العربية

تعاني البلاد العربية من العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي لمجتمعاتها، وأهمها:

4. 1. التوترات الجيوسياسية والنزاعات والحروب في المنطقة العربية

تشكل النزاعات المستمرة في اليمن وسوريا والسودان تحديًا كبيرًا للأمن الغذائي، حيث تؤدي إلى انهيار البنية التحتية، مما يسبب تراجعًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، وتهجير السكان، وارتفاع مستويات الفقر والجوع. كما تساهم النزاعات التجارية وعدم الاستقرار السياسي في نقص الغذاء وتقلب الأسعار. فضلًا عن الصراع الروسي الأوكراني والتوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى وفرض العقوبات، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء وتعطل سلاسل الإمداد عبر الحدود.

في الآونة الأخيرة، ازداد عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سوريا والسودان والصومال والعراق واليمن بسبب النزاعات الجارية، مما تسبب في انتشار سوء التغذية والهزال والتقزم بين الأطفال دون سن الخامسة. ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن عدد اليمنيين الذين تضرروا من انعدام الأمن الغذائي بلغ 24 مليون نسمة، أي نحو 83% من السكان في عام 2021. وفي سوريا، كان للحرب عواقب مدمرة حيث يعاني 12 مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة تصل إلى 4.5 مليون شخص مقارنة بعام 2020. كما شهد العراق أيضًا ارتفاعًا في معدلات انعدام الأمن الغذائي بسبب الصراع المتقطع وتقلبات أسعار النفط العالمية، حيث يحتاج 4 ملايين عراقي إلى مساعدات إنسانية. كذلك، ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي في لبنان، دول المغرب العربي، مصر، وجيبوتي نتيجة الزيادة في معدلات الفقر، التي كانت مستقرة قبل جائحة كورونا.

4. 2. الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية

يمثل هذا العامل أحد أبرز أسباب أزمة الغذاء في المنطقة العربية، حيث أصبحت الدول العربية أكثر عرضةً للتأثر بالصدمات الداخلية (مثل تدهور قيمة العملة المحلية) وأيضًا بالصدمات الخارجية، مثل انتشار جائحة كورونا، التي دفعت الدول المصدرة للغذاء إلى خفض صادراتها لتلبية احتياجات مواطنيها. كذلك، أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تفاقم التضخم العالمي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، خاصة القمح، الذرة، الزيوت النباتية، وتعطل سلاسل الإمداد.

هذا الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية كان له ثمن جيوسياسي، حيث قد يقوّض استقلالية الدول على الصعيد السياسي. ففي كثير من الأحيان، استغلّت القوى الكبرى تجارة الأغذية العالمية لتحقيق أهداف سياسية، مثلما حدث عندما فكرت الولايات المتحدة في إمكانية فرض حظر على تصدير الحبوب إلى العالم العربي ردًا على حظر تصدير النفط العربي إلى واشنطن والدول الداعمة لإسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973.

4. 3. التغير المناخي

يعد تغير المناخ من أخطر التحديات التي تهدد الإنتاج الغذائي في المنطقة العربية، حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر المناطق تأثرًا بالتغيرات المناخية، ندرة المياه، الجفاف المتكرر، وارتفاع درجات الحرارة، فضلًا عن ارتفاع مستوى منسوب البحر.

أدت هذه التغيرات إلى اختلال التوازن بين البيئة والنظم الاجتماعية والاقتصادية، حيث طغى العمران على الأراضي الزراعية الخصبة، واختل التوازن الرعوي، مما أدى إلى تدهور التربة وتعريتها وانخفاض إنتاجيتها بنسبة تصل إلى 30%، إضافةً إلى امتداد التصحر، ما يزيد من تهديد الأمن الغذائي. كما أن إزالة الغابات لأغراض زراعية ساهمت في فقدان خصوبة التربة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، ودفع الدول إلى الاعتماد الكبير على الواردات.

4. 5. التخلف التكنولوجي في الإنتاج الزراعي

تعكس محدودية استخدام التكنولوجيا الحديثة تراجع الإنتاجية الزراعية في الدول العربية، حيث لا تزال الميكنة الزراعية غير مستخدمة على نطاق واسع بسبب ارتفاع تكلفتها ومتطلبات الكوادر الفنية، إضافة إلى استخدام بذور غير ملائمة للبيئة والتغيرات المناخية.

4. 6. إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية

أدى تحويل محاصيل غذائية مثل الذرة وقصب السكر إلى الوقود الحيوي إلى تقليص المحاصيل المتاحة للأغذية، مما أدى إلى رفع أسعارها عالميًا. ووفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة(FAO) ، من المتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج الوقود الحيوي من الذرة إلى:

39.2% في الولايات المتحدة

35.8% في البرازيل

7.2% في الصين

17.8% في دول أخرى

كما تتجه المجموعة الأوروبية واليابان إلى إحلال 20% من الوقود الحيوي من إجمالي الاستهلاك، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في الدول المستوردة، خاصة الدول العربية.

4. 7. ارتفاع معدلات النمو السكاني

يبلغ عدد سكان الدول العربية نحو 430.75 مليون نسمة، أي 5% من إجمالي سكان العالم، وهو ما يزيد من العجز الغذائي، لا سيما إذا صاحبت هذه الزيادة تدني الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار الغذاء عالميًا.

4. 8. شح الموارد المائية وضعف كفاءة الري

تبلغ مساحة الوطن العربي 10.8% من مساحة اليابسة، ولكنه يحتوي فقط على 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم، ويتلقى 2.1% فقط من إجمالي الأمطار، مما يؤدي إلى فقدان جزء كبير من الموارد المائية، ويؤثر على إنتاج المحاصيل التي تعتمد على المياه، مثل الأرز. كما يتوقع انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه إلى 500 متر مكعب بحلول 2030، وهو ما تعاني منه مصر والسودان بسبب مشكلة سد النهضة وتأثيره السلبي على النشاط الزراعي.

وترى منظمة (FAO) أن دول الخليج تواجه تحديات زراعية كبيرة، أبرزها ندرة المياه العذبة والمناخ القاسي وارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى محدودية الأراضي الخصبة.

4. 9. ضعف الاستثمارات وغياب السياسات الزراعية الفعالة

لم تحظَ الزراعة في الدول العربية بالاستثمارات الكافية خلال العقود الماضية، حيث تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات في قطاعات أخرى، مما أثر سلبًا على إنتاج المحاصيل الغذائية.

4 .10. تراجع أعداد العاملين في القطاع الزراعي

بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي العربي عام 2023 نحو 16.11% من إجمالي القوة العاملة، مقارنةً بـ 21.4% عام 2015. هذا التراجع يعود إلى:

- الهجرة من الريف إلى المدن
- السفر للخارج
- التوجه نحو العمل في قطاعات اقتصادية أخرى

كما تراجعت نسبة السكان الريفيين بمعدل 7.15% سنويًا خلال الفترة 2015–2023، مقابل زيادة نسبة سكان الحضر بمعدل 5.17% سنويًا، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية، والسكان الريفيين من إجمالي السكان في المنطقة العربية والعالم خلال الفترة 2015-2023 (%)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدول العربية									
العمالة الزراعية % من العمالة الكلية	21.24	20.44	20.33	19.54	18.8	16.4	16.7	15.19	16.11
السكان الريفيين من إجمالي السكان	41.96	41.64	41.35	41.06	40.79	40.52	40.43	40.05	38.09
العالم									
العمالة الزراعية % من العمالة الكلية	28.83	28.32	27.8	27.22	24.73	25.80	25.26	26.08	25.71
السكان الريفيين من إجمالي السكان	46.52	48.06	45.61	45.15	44.7	43.83	43.20	42.84	42.45

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

المبحث الثاني

واقع الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في الدول العربية

يمثل توفير الأمن الغذائي أهمية قصوى لكافة المجتمعات، وتعاني العديد من دول العالم، خاصة الدول العربية، من فجوة غذائية بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تعتمد غالبية الدول العربية على سد هذه الفجوة بالاستيراد. لذلك، تشكل الفجوة الغذائية في العالم بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات أهمية بالغة في الاقتصاد القومي، إذ تسعى كل دولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لمجتمعاتها وتغطية الفجوة بين الطلب والعرض. ويُعدّ الاكتفاء الذاتي من الغذاء مرآة تعكس الوضع الاقتصادي لأي دولة.

تعكس الفجوة الغذائية في الدول العربية مجموعة من المتغيرات، من أبرزها الموارد المائية المتاحة، والمستوى التقني السائد، فضلاً عن نمط السياسات الاقتصادية ومدى فاعليتها. كما يُعد حجم الفجوة من أهم المؤشرات التي تحدد إمكانية تحقيق الأمن الغذائي من خلال التكامل الاقتصادي العربي، الذي يُعتبر ضرورة لمواجهة المتغيرات العالمية، سواء على مستوى الأسعار أو الإنتاج العالمي من الغذاء.

وانطلاقًا من ذلك، تتم مناقشة الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في الدول العربية.

1. الفجوة الغذائية في الدول العربية

تُعد الفجوة الغذائية من المؤشرات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية في تقييم حالة الأمن الغذائي، وهي تعكس مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي. فكلما ازداد الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية وإجمالي الإنتاج المحلي من الغذاء، دلّ ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات المجتمع من الإنتاج الزراعي والغذائي.

1 .1. أسباب الفجوة الغذائية

تتعدد أسباب الفجوة الغذائية في الدول العربية، ويختلف تأثيرها في تعميق هذه الأزمة تبعًا لطبيعة الدول من حيث الكثافة السكانية وتوزيعها بين الريف والحضر، محدودية الموارد الطبيعية والمالية. ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

1. 1. 1. ضيق مساحة الأراضي الزراعية وانخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية

بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية عام 2022 نحو 70.61 مليون هكتار، أي ما يعادل نحو 5% من إجمالي المساحة الجغرافية للدول العربية. وتتباين نسبة المساحة الزراعية وفقًا للموارد الطبيعية والبنية التحتية وحجم الاستثمارات والسياسات الزراعية المتبعة، كما يُوضحه الشكل.(1) وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الدول العربية نحو 0.15 هكتار للفرد عام 2022، مقارنةً بنحو 0.19 هكتار على المستوى العالمي. ويُلاحظ أن هذا المتوسط يتجه نحو التراجع، سواء على المستوى العربي أو العالمي، وذلك نتيجة الزيادة السكانية.

شكل 1: النسبة المئوية للمساحات المزروعة من إجمالي المساحات الكلية في الدول العربية عام 2022

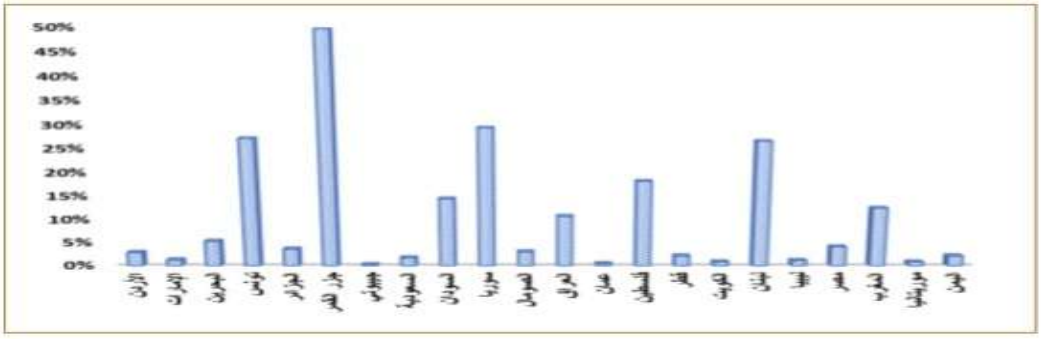

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2023، ص 10

1 .1 .2. انخفاض المساحات المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية

تشمل هذه السلع الحبوب والقمح والذرة وغيرها من المحاصيل الأساسية. فقد بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب 54.7% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية في الدول العربية عام 2022. وشهد العام نفسه انخفاضًا في المساحة المزروعة مقارنة بعام 2021، حيث بلغ معدل التراجع نحو 8.% تليها مساحة المحاصيل من البذور الزيتية بنسبة 23.2%، ثم الفاكهة بنسبة 7.7%، والخضروات بنسبة 4.9%. واستمر هذا الاتجاه التنازلي في عام 2023، حيث انخفضت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب إلى 37.57%، تليها البذور الزيتية بنسبة 12.04%، ثم الفاكهة بنسبة 5.1.% ويعود انخفاض مساحة محاصيل الحبوب إلى عوامل متعددة، أبرزها التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية، إضافة إلى الأزمات التي تمر بها المنطقة. فضلاً عن ذلك،

أسهم الزحف العمراني والبناء على الأراضي الزراعية الخصبة في تفاقم هذه المشكلة، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول لتحسين الأمن الغذائي. يوضح الجدول التالي الانخفاض في مساحة المحاصيل الغذائية:

جدول 2: مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الدول العربية (بالألف هكتار)

المحصول / السنة	2019	2020	2021	2022	2023
الحبوب	30389	29301	26750	27684	27021
القمح	10972	10869	10079	10605	10252
الأرز	1048	764	689	785	684
الشعير	5528	5996	3808	4292	4089
الذرة الشامية	1448	1897	1461	1363	1396
الذرة الرفيعة والدخن	11393	9776	10712	10639	10600
الدرنات	742	742	807	758	769
البقوليات	1679	2061	1451	1527	1679
البذور الزيتية	9994	9605	9141	8092	8660
الخضراوات	2611	2466	2041	1927	1972
الفاكهة	4012	3240	3674	3675	3691
المحاصيل السكرية	521	552	460	531	552
قصب السكر	235	223	217	229	229
الشمندر	286	328	243	302	323

المصدر: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2023ص 21

1 .1 .3. الفاقد والهدر من الإنتاج العربي في مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

يُقدَّر الهدر والفاقد على المستوى العالمي بما يتراوح بين ربع وثلث إجمالي الإنتاج السنوي من الغذاء الموجَّه للاستهلاك. أما على المستوى العربي، فقد سجلت بلدان المشرق العربي أعلى مقدار من الفاقد والمهدور من الأغذية في المنطقة، تليها بلدان المغرب العربي ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى أقل البلدان نموًا في المنطقة.

وتسجل الإمارات العربية المتحدة ومصر أعلى مستويات الفاقد والمهدور من الأغذية. وبالنسبة للسلع الرئيسية، تشكل الحبوب الجزء الأكبر من الفاقد، يليها الفاكهة والخضروات والدرنات النباتية. فقد بلغ إجمالي الفاقد والمهدور نسبة 33.95% من إجمالي الإنتاج من السلع الرئيسية (الحبوب)، كما يوضحه جدول.(3)

وقد قُدِّرت قيمة الفاقد والهدر من السلع الرئيسية في مرحلتي الإنتاج وما بعد الحصاد (التخزين، التعبئة، والتوزيع) عام 2019 بنحو 99.85 مليون طن، بقيمة بلغت نحو 50.6 مليار دولار، ما يمثل حوالي 31.2% من إجمالي المتاح للاستهلاك من كافة السلع الغذائية.

ويعكس هذا الهدر الكبير، نوعًا وكَمًّا، ضعف كفاءة الممارسات الزراعية، وعدم توافر تجهيزات التخزين ووسائل النقل، وسوء المناولة، بالإضافة إلى السلوك غير السليم لدى بعض المستهلكين. ولا يقتصر الأمر على فقد وهدر السلع الغذائية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الموارد الإنتاجية، خاصة المياه والأراضي الزراعية، مما يترتب عليه تداعيات سلبية على الأمن الغذائي، وانخفاض دخل المنتجين، وارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

جدول 3: كمية الفاقد والمهدر من السلع الغذائية الرئيسية بالمنطقة العربية عام 2019

المجموعات السلعية	مرحلة الانتاج	ما بعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الإجمالي	إجمالي الفاقد %
الحبوب	3.11	4.15	5.85	5.20	15.59	33.90	33.95
البطاطس	0.83	1.38	1.46	0.49	0.73	4.88	4.88
البقوليات	0.23	0.09	0.21	0.05	0.05	0.64	0.64
البذور الزيتية	1.16	0.46	0.40	0.10	0.10	2.22	2.22
الخضر	5.74	3.38	9.18	6.88	5.51	30.68	30.73
الفاكهة	0.52	0.30	6.78	5.09	4.07	16.76	16.78
اللحوم	0.67	0.67	0.61	0.61	0.97	3.53	3.53
الاسماك	0.39	0.39	0.43	0.48	0.19	1.87	1.88
الالبان ومنتجاتها	0.99	0.99	0.56	2.26	0.56	5.37	5.38
الاجمالي	13.63	11.81	25.48	21.15	27.78	99.85	100.00

المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2019، ص 33.

1 .1 .4. الزيادة المستمرة في أعداد السكان في الوطن العربي

بلغ عدد سكان الوطن العربي نحو 390.63 مليون نسمة عام 2014، وارتفع إلى 414.83 مليون نسمة عام 2017، ثم إلى 430 مليون نسمة عام 2020، ووصل في عام 2023 إلى نحو 473.5 مليون نسمة، ما يمثل حوالي 5.6% من سكان العالم.

وتُعد مصر من أكثر الدول العربية من حيث عدد السكان، حيث بلغ إجمالي عدد سكانها نحو 112 مليون نسمة عام 2024، بعد أن سجلت زيادة وصلت إلى 105.9 مليون نسمة. كما ارتفع عدد سكان السودان إلى 48 مليون نسمة، والجزائر إلى 45.6 مليون نسمة.

وتُشكل هذه الزيادة السكانية تحديًا أمام مسارات التنمية والأمن الغذائي، حيث قُدّر معدل النمو السنوي للسكان بنحو 2.0% خلال الفترة 2015–2023، مقارنةً بنحو 1.1% للمعدل العالمي خلال نفس الفترة. وقد أدى هذا النمو السكاني إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية، وذلك بسبب عوامل مثل التصحر وضعف الاستثمارات في البنية التحتية اللازمة لاستصلاح الأراضي.

2. الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية

تُعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الدول العربية، حيث تسهم بشكل كبير في فجوة السلع الغذائية الرئيسية. فقد بلغ إنتاج الحبوب في الدول العربية عام 2023 نحو 51.0 مليون طن، بزيادة بلغت 2.56 مليون طن مقارنة بإنتاج عام 2022، وبمعدل تغير قدره نحو 5.28.%

ويُعد القمح من أهم المحاصيل ضمن مجموعة محاصيل الحبوب، حيث ساهم بنسبة 48.03% من إجمالي إنتاج الحبوب في الدول العربية عام 2023. وتُقدَّر مساحة زراعته بنحو 37.57% من إجمالي مساحة محاصيل الحبوب، مما يشير إلى التدني النسبي في إنتاجية محاصيل الحبوب الأخرى.

يوضح الجدول (4) أن إنتاج القمح شهد زيادة عام 2023 مقارنة بإنتاج عام 2022 بنسبة 1.89%، على الرغم من انخفاض المساحة المزروعة بنسبة 3.2%، وذلك بسبب التحسن المستمر في مستوى الإنتاجية.

جدول 4: إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية للفترة من 2019–2023 (مليون طن)

العام / السلع	2019	2020	2021	2022	2023	التغير بين عامي 2022و2023(%)
الحبوب	56.300	52.826	52.860	48.451	51.009	0.05
الدرنات	17.164	17.176	18.313	17.579	17.595	0.00
السكر الخام	3.710	3.550	3.525	3.279	3.765	0.13
البقوليات	1.741	1.704	1.766	1.617	1.631	0.01
الزيوت النباتية	3.060	3.780	2.773	2.762	3.105	0.11
الخضر	50.532	55.623	55.530	56.401	55.851	0.01
الفاكهة	40.276	37.080	36.740	38.990	39.484	0.01
الأسماك	5.651	5.745	6.225	6.184	6.192	0.00
البيض	2.558	2.344	2.610	2.500	2.522	0.01
الألبان	25.380	27.308	28.541	27.444	27.663	0.01
اللحوم الحمراء	4.389	4.314	4.486	4.367	4.391	0.01
لحوم الدواجن	4.931	5.126	5.848	6.178	6.112	0.01

المصدر: جامعة الدول العربية منظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائى2023ص 22

3 . التجارة الدولية للسلع الرئيسية في الدول العربية

يشير الوضع الراهن لتدفقات التجارة الدولية للسلع الغذائية في الدول العربية خلال عام 2023 إلى أن الظروف الغذائية غير مواتية لدعم الأمن الغذائي العربي. حيث تشير البيانات إلى تباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية للسلع الغذائية، فقد سجل عام 2023 معدل نمو سلبي على مستوى العالم لكل من الواردات بنسبة –7.4% والصادرات بنسبة –5.9%، كما يوضحه الجدول.(5)

ويُعزى ذلك إلى استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول المصدرة لسلع الحبوب والزيوت النباتية والأسمدة والطاقة، بالإضافة إلى التغيرات الجيوسياسية والنزاعات التي تشهدها المنطقة حاليًا، والتي أثرت سلبًا على سلاسل الإمداد للسلع الغذائية.

وقد امتد هذا التأثير السلبي إلى التجارة العربية خلال عام 2023، حيث تناقصت الصادرات والواردات العربية بمعدلات سلبية بلغت –29.3% و–26.5% على التوالي.

جدول 5: معدل النمو السنوي للتجارة العربية والدولية للسلع الغذائية خلال الفترة 2017-2023 (%)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدول العربية							
نمو الصادرات	25.3	19.8	- 7.4	- 17.5	42.0	36.0	-29.3
نمو الواردات	9.6	% 5.0	- 0.6	- 10.9	25.2	18.6	- 26.5
العالم							
نمو الصادرات	10.3	10.1	-3.5	- 6.7	26.5	11.6	- 5.9
نمو الواردات	10.7	10.6	- 2.9	- 7.2	26.7	13.1	- 7.4

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

4 . واردات الدول العربية من السلع الغذائية والزراعية

تعتمد الدول العربية على الاستيراد لسد احتياجاتها الغذائية، حيث تستورد القمح بنسبة تتراوح بين 40% و60%، والذرة الشامية بنسبة 85% إلى 90%، كما تستورد نحو 58% من إجمالي احتياجاتها من القمح، ومن زيت الذرة بنسبة 60% إلى 70%، بالإضافة إلى استيراد السكر بنسبة 70% إلى 80.% يوضح الشكل التالي زيادة حجم الاستيراد.

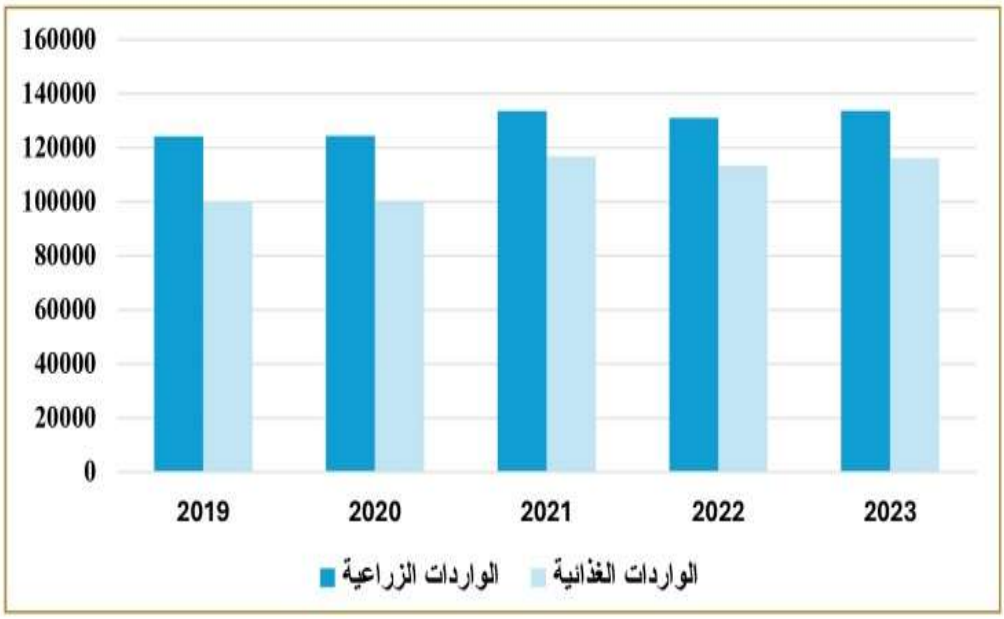

شكل 2: قيمة الواردات الغذائية والزراعية فى الدول العربية (مليون دولار)

المصدر: التقرير السنوي المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2023، ص31

هذا الاعتماد الكبير على الواردات يجعل المنطقة العربية عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية، ويزيد من تأثير التغيرات في الأسواق الدولية والسياسات الجيوسياسية على الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث تُعد روسيا وأوكرانيا من أكبر مُصدّري القمح في العالم، إذ تُساهم الدولتان بنحو 20-23% و8-10%على التوالي من صادرات القمح العالمية خلال عام 2023.

5 . فجوة الغذاء من السلع الرئيسية في الدول العربية

تواجه الدول العربية فجوة غذائية بلغ حجمها أكثر من 34 مليار دولار، حيث تُشكّل الحبوب 50% منها.

يوضح الجدول (6) قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية، والتي بلغت 40.39 مليار دولار عام 2023 مقارنة بـ 42.27 مليار دولار عام 2022. وكان انخفاض الفجوة يُعزى إلى تراجع قيمة الواردات الغذائية خلال عام 2023 إلى 77,945.9 مليون دولار، مقابل 94,157.8 مليون دولار عام 2022.

وتُشكّل مساهمة مجموعة الحبوب نحو 48.08% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية، مقارنةً بـ 47% عام 2022، حيث يُمثّل القمح والأرز والذرة الشامية النسبة الأكبر في مجموعة الحبوب، بحوالي 87% من قيمة الحبوب، مما يُبرز أهمية هذه السلع في الفجوة الغذائية. إضافة إلى ذلك، تشكّل اللحوم الحمراء والبيضاء، وكذلك الألبان، جزءًا مهمًا من هذه الفجوة الغذائية.

جدول 6 :مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية بين عامي 2022–2023 (مليار دولار)

العام / السلعة	2022	2023	%
مجموعة الحبوب	26.11	26.10	48.08
القمح	11.97	11.85	21.83
الأرز	4.79	4.70	8.66
الذرة الشامية	6.04	6.10	11.25
البذور الزيتية	2.03	1.80	3.32
الزيوت النباتية	7.52	2.91	5.37
السكر	1.04	1.38	2.55
البطاطس	0.28	0.34	0.62
البقوليات	1.26	1.27	2.35
الخضر	0.39	-0.62	-1.14
الفاكهة	3.63	3.55	6.54
الحيوانات الحية	2.01	2.06	3.80
اللحوم الحمراء	4.38	4.24	7.82
لحوم الدواجن	3.94	3.94	7.25
الألبان ومشتقاتها	6.60	6.46	11.90
بيض المائدة	0.19	0.22	0.40
الأسماك	-1.18	0.88-	- 1.62
قيمة سلع العجز	57.4	54.27	100.00
قيمة سلع الفائض	-1.58	-1.50	
قيمة التجارة البينية	13.55	12.38	
حجم الفجوة	42.27	40.39	

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي ،2023.

تساهم بنسبة كبيرة في الفجوة الغذائية، حيث بلغت نحو 26.97%. واستمرار قيمة الفجوة فوق 40 مليار دولار. يجسد التحديات التي تواجهها الدول العربية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود بالاعتماد على الذات لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب والبذور الزيتية. وقد حذرت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي من مخاطر الفجوة في المستقبل، لما تمثله من تهديد على الأمن الاجتماعي

والسياسي للبلدان العربية. ويؤكد الواقع المقولة الشهيرة: "من لا يملك قوته لا يملك حريته". ومن المتوقع أن تتسع الفجوة الغذائية العربية لتصل إلى 60 مليار دولار عام 2030.

6 . الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في الدول العربية

يعني الاكتفاء الذاتي قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على إمكانياتها الخاصة، وذلك من خلال تخصيص الموارد الزراعية لإنتاج كافة احتياجاتها الغذائية من السلع الرئيسية لكل أفراد المجتمع داخل الدولة.

6 .1 . معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في الدول العربية

على الرغم من امتلاك الدول العربية مقومات تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أنها لا تزال تعاني من عجز مُتنامٍ، حيث إن حجم الإنتاج العربي من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية الاستهلاك المحلي. وبالتالي، تعاني معظم الدول العربية من فجوة غذائية في بعض المحاصيل الرئيسية والاستراتيجية تصل إلى حد عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يضطرها إلى تغطية هذا العجز عبر الاستيراد.

فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع أسعار الغذاء يشكل عبئًا كبيرًا على الميزان التجاري وميزانية الدولة بشكل عام. وقد شهد المعدل العام للاكتفاء الذاتي من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية تقلبات واضحة، حيث سجل انخفاضًا مستمرًا في معدلات الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع، مثل الشعير، كما يوضحه الجدول (7)، الذي يعكس انخفاضًا متواصلًا في معدل الاكتفاء الذاتي منذ عام 2019.

وتشير البيانات إلى تباين في نسب الاكتفاء الذاتي لبعض السلع بين عامي 2022 و2023، إذ سجل الاكتفاء الذاتي من الحبوب والدقيق انخفاضًا طفيفًا، حيث تراجع من 37.0% عام 2022 إلى 36.1% عام 2023. كما شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق انخفاضًا ملحوظًا، حيث تراجعت من 39.2% إلى 30.9% خلال نفس الفترة، مما يعكس التحديات التي تواجه إنتاجهما.

أما الشعير، فقد شهد انخفاضًا مستمرًا في معدل الاكتفاء الذاتي منذ عام 2019، حيث تقلصت النسبة من 35.30% عام 2022 إلى 26.1% عام 2023، مما يعكس التحديات الإنتاجية في الدول المنتجة مثل تونس والعراق.

بالنسبة للسلع ذات العجز، مثل السكر، فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من 25.8% عام 2022 إلى 23.1% عام 2023، كما سجلت الحبوب والبقوليات والزيوت تراجعًا بنسب تراوحت بين 41.38% و34.36%.

في المقابل، أظهرت البيانات ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة الاكتفاء الذاتي من الأرز، حيث ارتفعت النسبة من 32.7% عام 2022 إلى 44.9% عام 2023، مما يشير إلى زيادة الإنتاج في الدول المنتجة الرئيسية مثل مصر وموريتانيا، حيث سجلت موريتانيا ارتفاعًا في نسبة الإنتاج بلغت 15% مقارنة بعام 2022.

كما أظهرت البيانات استقرارًا نسبيًا في معدلات الاكتفاء الذاتي دون تغيرات كبيرة بالنسبة للسلع الأخرى، مثل اللحوم، الألبان، الأسماك، الخضروات، والفواكه.

جدول 7: نسب الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية للفترة 2018 – 2023 (%)

السلعة / السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الحبوب والدقيق	41.7	45.7	38.8	39.3	37.0	36.1
القمح	39.3	40.8	38.8	36.2	39.2	30.9
الشعير	43.4	55.3	46.3	44.9	35.30	26.1
الأرز	53.0	53.9	46.9	49.8	32.7	44.9
الذرة الشامية	24.2	25.4	24.5	24.2	34.6	30.7
البطاطس	96.4	97.0	96.6	96.4	97.0	93.9
سكر (مكرر)	34.6	37.8	36.3	40.8	25.8	23.1
بقوليات	42.6	39.2	42.9	52.1	46.2	54.1
زيوت وشحوم	33.0	34.8	35.4	34.2	35.8	35.6
الخضراوات	98.2	99.2	95.9	94.5	96.4	94.1
الفواكه	94.1	92.3	94.3	93.1	95.6	94.5
لحوم	70.1	67.9	70.6	77.3	75.7	75.8
الألبان ومنتجاتها	79.0	80.3	75.5	80.5	73.9	74.1
البيض	83.0	87.2	91.3	90,7	94.1	93.4
الأسماك	106.7	106.3	106.3	109.7	107.7	108.8

المصدر: جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، اعداد مختلفة.

المبحث الثالث

علاقة الأمن الغذائي بأهداف التنمية المستدامة

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شهد العالم تغيرات وأزمات عالمية وتوترات جيوسياسية متصاعدة، تمثلت في التغيرات المناخية، الحرب الروسية الأوكرانية، تداعيات كوفيد–19، والنزاعات المسلحة في بعض المناطق العربية، مما أدى إلى انحراف أهداف التنمية المستدامة عن مسارها الصحيح.

وقد حذرت الأمم المتحدة من أن الفشل في مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وانتكاس الاقتصادات، وإلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالبيئة الطبيعية، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الغذاء وارتفاع معدلات المجاعة.

يرتكز جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الأمن الغذائي والتغذية، حيث حددت هدفًا خاصًا هو الهدف (2) من أهداف التنمية المستدامة:

"وضع حد للجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتشجيع الزراعة المستدامة". كما يرتبط هذا الهدف بأهداف أخرى مكملة لتحقيقه، أبرزها:

- الهدف (1): القضاء على الفقر، حيث يؤدي انخفاض الدخل إلى عدم القدرة على الحصول على الغذاء.
- الهدف (3): ضمان الحياة الصحية والرفاه.
- الهدف (6): توفير المياه النظيفة وضمان استدامتها.
- الهدف (12): ضمان الاستهلاك والإنتاج المستدام، وتعزيز الزراعة المستدامة والإمدادات الغذائية، بالإضافة إلى الحد من الهدر والفاقد من الأغذية.
- الهدف (13): مكافحة تغير المناخ وتأثيره على المحاصيل الغذائية.

هذه الأهداف مجتمعة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن الغذائي.

وانطلاقًا من ذلك، سيتم مناقشة علاقة الترابط بين الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشرات الجوع والأمن الغذائي في الدول العربية.

1 . علاقة الترابط بين الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة

تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى عالم متحرر من الجوع ومن جميع أشكال سوء التغذية.

ومن أهم أهدافها الهدف (2)، الذي يسعى صراحةً إلى القضاء على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام 2030.

ويتطلب تحقيق الهدف (2) التركيز على الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية، كما حددتها لجنة الأمن الغذائي العالمي ومؤتمر قمة الأغذية العالمية عام 1996، وذلك على النحو التالي:

1 .1. القضاء على الجوع: ضمان القدرة على الحصول على الأغذية في جميع الأوقات (الغايتان 2-1 و2-3).

1 .2. تحقيق التغذية المحسنة: تحسين استخدام الأغذية واتخاذ إجراءات مكملة للقضاء على سوء التغذية (الغاية 2-3).

1 .3 . تحقيق الأمن الغذائي: ضمان توفر الأغذية (الغايتان 2-3 و2 ب) واستقرار نظم الأغذية (الغايتان 2-4 و2 ب).

1 .4. تعزيز الزراعة المستدامة: استقرار نظم الأغذية (الغاية 2-4) وضمان استدامة المدخلات الزراعية (الغايتان 2-3 و2-5).

يوضح الجدول التالي المقاصد والمؤشرات الخاصة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:

جدول 8: هدف التنمية المستدامة الثاني (المؤشرات والمقاصد)

المقاصد		المؤشرات	المقصد والسنة
المقصد الأول لهدف التنمية المستدامة	القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذى طوال العام بحلول عام 2030	2-1-1 انتشار نقص التغذية 2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد بين السكان وفقاً لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	*القضاء على انتشار نقص التغذية الى ما بين 2.5% بحلول 2030 *القضاء على انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد بحلول 2030
المقصد الثاني لهدف التنمية المستدامة الثاني (2-2)	القضاء على جميع أشكال سوء التغذية بما فى ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بحلول عام 2025 بشأن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2030	2-2-1 انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة 2-2-2 انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة (الهزال وزيادة الوزن)	*القضاء على التقزم بحلول 2030 *القضاء على سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة (الهزال وزيادة الوزن) بحلول 2030

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حالة الأمن الغذائي والتغذية فى العالم 2020، الجزء الأول، 2020، ص 11.

أن التقدم في تحقيق الهدف (2) يتطلب سياسات متكاملة، إضافة إلى التنسيق والترابط في تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر، تحسين الصحة والتعليم، ضمان الاستهلاك المستدام، وتعزيز أنماط الإنتاج. كما يشمل ذلك مستوى المياه والطاقة والمناخ، واستخدام الأراضي والغابات، والتنوع البيولوجي، والنظم البيئية، على الرغم من اختلاف التحديات المرتبطة بتحقيق جميع المقاصد والغايات.

يُعد الفقر، باعتباره الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، أحد العوامل الأساسية التي تحول دون الحصول على الغذاء، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين أسباب الحرمان من الغذاء والتغذية والفقر. وعلى الرغم من أن مستوى الفقر في الدول العربية ليس مرتفعًا بالمقاييس الدولية، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين بعض الدول الأكثر ثراءً، مثل قطر، والأكثر فقرًا، مثل جزر القمر.

وقد أفادت لجنة الأمم المتحدة (الإسكوا) بارتفاع مستويات الفقر في المنطقة العربية عام 2022، حيث بلغ عدد الفقراء نحو 130 مليون شخص، أي ما يقرب من ثلث سكان المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج وليبيا. ويتركز الفقر بشكل كبير في المناطق الريفية، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأطفال في هذه المناطق نحو 55%.

كما أن أكثر من ثلاثة أرباع المواطنين الفقراء في اليمن والسودان ومصر يعيشون في الريف، مما يؤكد أهمية الزراعة كمصدر رئيسي للرزق.

وإذا كان الفقر سببًا للجوع، فإن الجوع أيضًا يؤدي إلى الفقر، إذ يتسبب في سوء التغذية وانتشار الأمراض، خاصة بين الكبار والأطفال دون سن الخامسة. كما أن عدم توافر الغذاء والفشل في القضاء على الجوع يقوض الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يوضح الجدول التالي تأثير الجوع على الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية الجديدة:

جدول 9: الجوع وتأثيره على الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية الجديدة:

الهدف	مؤشرات مختارة	أثر الجوع
نشر التعليم الابتدائي على المستوى العالمي	* صافي نسبة الانتظام فى الدراسة * معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	*خفض معدل الانتظام فى الدراسة * إتلاف القدرات الإدراكية
تنشيط المساواة بين الجنسين	* النسبة بين الفتيات والأولاد فى التعليم الابتدائي	* ربما يخفض نسبة انتظام الفتيات فى الدراسة
خفض معدل الوفيات بين الأطفال	* معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة	* له علاقة بوفيات 60% من الأطفال
تحسين صحة الأم	* معدل الوفيات بين الأمهات	*يزيد من مخاطر الوفيات بين الأمهات
مكافحة نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض)	* انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين النساء الحوامل * نسبة الوفيات المرتبطة بالملاريا	* يزيد من هجرة الأيدي العاملة * يضاعف معدل وفيات الأطفال
ضمان الاستدامة البيئية	* نسبة الأراضي المغطاة بالغابات	* يؤدى الى استخدام الأراضي والموارد بشكل مستدام

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): نقص الأغذية فى مختلف أنحاء العالم، 2022، ص20 مؤشرات

2. الجوع فى العالم والمنطقة العربية

2 .1. بالنسبة للعالم

تفيد تقارير الأمم المتحدة بتزايد نسبة الأشخاص المتضررين من الجوع، ومن المتوقع أن تستمر أعداد الذين يواجهون الجوع في التزايد حتى عام 2030. فقد بلغت نسبة من يعانون من الجوع من سكان العالم 25.9% عام 2019، وارتفعت إلى 29.8%، أي ما يعادل 2.3 مليار شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد في عام 2021. واستمر التزايد في عام 2022 ليصل إلى 2.4 مليار شخص، ما يمثل 29.6% من سكان العالم.

ووفقًا لتقديرات عام 2024، فإن 733 مليون شخص حول العالم يعانون من عدم القدرة على الحصول على الغذاء، بينما 2.8 مليار شخص لا يستطيعون تحمل تكاليف غذاء صحي.

ولا يزال عبء سوء التغذية لدى الأطفال يهدد دول العالم، حيث يعاني 149 مليون طفل دون سن الخامسة من التقزم والنمو المحدود عام 2022 بسبب نقص مزمن في العناصر الأساسية في وجباتهم الغذائية، مقارنة بـ 144 مليون طفل في عام 2019. كما يعاني حوالي 47 مليون طفل من الهزال، بينما يبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد 38.3 مليون طفل.

ويشير الواقع إلى أن العالم ما زال بعيدًا عن تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية، ولا تزال الجهود قاصرة عن تحقيق المستهدف، خاصة مع تفاقم أمراض سوء التغذية التي تهدد حياة الملايين، حيث ترتبط نحو 50% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنقص التغذية، ومعظم هذه الوفيات تحدث في البلدان الفقيرة والمنخفضة الدخل.

واستنادًا إلى مؤشر الجوع لعام 2024، الذي نشرته مؤسستا Welthungerhilfe وConcern Worldwide، أوضح المؤشر أن أكثر عشر دول تعاني من الجوع عالميًا تمر باضطرابات سياسية، نزاعات، جفاف، تصحر، وتقلبات في هطول الأمطار، إضافة إلى تغيرات المناخ، حيث يعتمد معظم سكانها بشكل رئيسي على النشاط الزراعي.

يوضح الجدول رقم (10) هذه الدول، ومنها اليمن والصومال، حيث يرتبط الفقر والجوع في هذه البلدان ارتباطًا وثيقًا، وهما من أهم أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015 لتحقيقها بحلول عام 2030. إلا أن التغيرات الجيوسياسية والمناخية، إضافة إلى النزاعات والاضطرابات السياسية التي تعاني منها هذه الدول العشر كان لها التأثير الأكبر في معاناتها من انعدام الأمن الغذائي، وانتشار سوء التغذية، وتقزم وهزال الأطفال.

جدول 10: الدول العشر الأكثر جوعًا في العالم لعام 2024

الدولة	مؤشرات الجوع
الصومال	يعاني 12% من الأطفال من الهزال ,51% من سوء التغذية، 10% وفيات
اليمن	يعاني 49% من الأطفال من التقزم، 16% من الهزال، 39% يعاني من نقص الغذاء
تشاد	تحتل أعلى معدل فى وفيات الأطفال و17% من سكانها يعاني من الجوع
مدغشقر	يعاني أكثر من 40%من الأطفال من التقزم، 40% من السكان يعاني من سوء التغذية
الكونغو	يعاني 25% من السكان من انعدام الأمن الغذائي، 75% من السكان تحت خط الفقر
هايتي	يعاني أكثر من 50% من السكان من سوء التغذية وأكثر من 14% يعاني من انعدام الأمن الغذائي.
النيجر	يعاني أكثر من 47% من الأطفال من التقزم، 11% يعاني من الهزال، 12% وفيات الأطفال
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	يعاني أكثر من 53% من السكان من سوء التغذية
جمهورية افريقيا الوسطى	يعاني 40% من سوء التغذية والتقزم
ليبيريا	يعاني 50% من السكان من الفقر، 47% يعاني من انعدام الأمن الغذائي 38% يعاني من سوء التغذية.

https://concernusa.org/news/hungriest-countries-in-the-world/

2 .2. بالنسبة للدول العربية

2 .2 .1. مؤشر الجوع

كشف تقرير أممي لعام 2023 عن ارتفاع معدلات الجوع إلى مستويات غير مسبوقة في المنطقة العربية، حيث بلغ عدد الذين يعانون من الجوع نحو 66.1 مليون شخص، ما يمثل 14% من سكان المنطقة. كما يواجه 186.5 مليون شخص، بنسبة 39.4% من السكان، انعدامًا معتدلًا أو شديدًا في الأمن الغذائي، بزيادة قدرها 1.1% عن العام السابق 2022.

والأخطر من ذلك أن 72.7 مليون شخص يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي. كما قفزت معدلات نقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات عام 2023 إلى 26.4%، متجاوزة بأربعة أضعاف نسبتها البالغة 6.6% في المناطق المستقرة، حيث يعجز 41.2% من سكانها عن تبني نمط غذائي صحي.

ويتوقع التقرير استمرار التدهور في مؤشرات الأمن الغذائي بالمنطقة، نظرًا لتفاقم النزاعات في قطاع غزة – فلسطين، حيث يعاني سكان القطاع من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي في ظل الدمار والظروف القاسية التي يمر بها، إلى جانب موجات النزوح غير المسبوقة. كما تشمل تداعيات أزمة السودان نزوح أكثر من مليوني شخص خارج البلاد بسبب الحرب، حيث يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، التفاوت الكبير في الدخول، والظواهر المناخية، إلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء، مما فاقم الأزمة.

وعلى الجانب الآخر، تطورت حالات سوء التغذية في المنطقة العربية خلال الفترة 2007–2023، نتيجة عوامل متعددة، أبرزها ارتفاع الأسعار، الكوارث الطبيعية، عدم الاستقرار، النزاعات المسلحة، انتشار موجات الجفاف، وزيادة التصحر. ومن المتوقع أن تتزايد حالات سوء التغذية في المنطقة العربية في السنوات المقبلة، في ظل استمرار النزاعات وانعدام الاستقرار.

هذا الوضع المضطرب في المنطقة العربية يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة هدف القضاء على الجوع وضمان توفير الغذاء. يوضح الجدول (11) تزايد أعداد المصابين بسوء التغذية في المنطقة العربية.

جدول 11: أعداد المصابين بسوء التغذية في المنطقة العربية للفترة 2007–2023 (مليون نسمة)

السنوات / البيان	2009–2007	2011–2009	2013–2011	2015–2013	2017–2015	2019–2017	2021–2020	2022	2023
إجمالي الدول العربية	46.4	46.5	47.1	46.2	50.3	51.4	52.75	54.0	55.25
البلدان التي تشهد نزاعات	32.4	32.5	33.2	32.9	36.2	37.1	37.0	–	–
البلدان التي لا تشهد نزاعات	14.0	14.0	13.9	13.3	14.1	14.3	15.75	–	–

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي، رقم 35، سنة 2023، ص 45

جدول 12: مؤشر الجوع * فى بعض الدول العربية للفترة من 2000– 2023

الدول	مؤشر الجوع						التغير المطلق فى مؤشر الجوع منذ عام 2015	الترتيب العالمي من 125
	2000	2008	2015	2021	2022	2023		
الجزائر	14.7	11.1	8.5	6.9	6.9	6.8	−1.7	33
جزر القمر	38.2	30.4	24	49.9	26.9	22.7	−1.3	92
جيبوتي	44.4	33.9	29.6	27.4	21.5	23	−6.6	93
مصر	16.4	16.9	15.2	14.6	12.3	12.8	−2.4	57
العراق	23.6	20.3	16.5	22.8	13.7	13.8	−2.7	64
الأردن *	–	–	–	8.3	10.6	10–19.9	–	–
الكويت	< 5	< 5	< 5	<5	<5	< 5	–	< 5
لبنان *	–	–	–	12.3	10.5	0–9.9	–	–
ليبيا	16.6	12.8	18.5	–	–	16.1	−2.4	72
موريتانيا	30.5	18.8	22.4	22.6	20.7	21	−1.4	87
المغرب	15.8	12.2	9.1	8.8	9.2	9	−0.1	47
سلطنة عمان	14.8	11.2	11.2	12.3	13	8.3	−2.9	45
السعودية	12.3	10.6	9.1	6.8	6.7	7.3	−1.8	37
الصومال *	63.6	59.2	–	50.8	–	35–49.9	–	–
السودان	−99	−99	28.5	25.1	28.8	27	−1.5	103
سوريا	13.9	16.2	23.9	42.3	–	26.1	2.2	100
تونس	10.3	7.4	6.4	6	6.1	5.9	−05.	27
الامارات	< 5	6.8	5.6	–	–	< 5	–	< 5
اليمن	41.4	37.8	42.1	38.4	45.1	39.9	−5.2	123

- يتم قياس مؤشر الجوع على مقياس من (0 إلى 100)، حيث يشير انخفاض الرقم إلى تراجع مستويات الجوع.

المصدر: الأعوام 2021 و2022: التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي لعام 2022، ص 35، باقي الأعوام: مؤشر الجوع العالمي(Global Hunger Index) ، أكتوبر 2023، ص 13. ويعكس المؤشر أن مستوى الجوع متوسط في الأردن، منخفض في لبنان، بينما يعد مثيرًا للقلق في الصومال.

الجدول (12) يسلط الضوء على تطور مؤشر الجوع فى بعض الدول العربية للفترة من 2000– 2023 يوضح التغير المطلق فى المؤشر منذ عام 2015 وترتيب الدول من (125) أن معظم الدول شهدت تحسناً تدريجياً فى مؤشر الجوع على مر السنوات خاصة فى جيبوتي التي انخفض المؤشر فيها بمقدار 6.6 نقطة منذ عام 2015 واليمن سجل تحسنا ملحوظا ، وفى المقابل تدهور الحال فى سوريا حيث ارتفع مؤشر الجوع منذ عام 2015 2.2 نقطة وترتيب 100 ولازالت بعض الدول تواجه تحديات كبيرة مثل الصومال واليمن ترتيبها 123 ، فى

تقرير للأمم المتحدة حذرت من استمرار ارتفاع معدلات الجوع فى المنطقة العربية على نحو يهدد الجهود التي تبذلها دول المنطقة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما فى ذلك هدف القضاء على الجوع ، ويواصل التقرير زيادة عبء سوء التغذية و ارتفاعه بسرعة تنذر بالخطر فى المنطقة خاصة بين الأطفال فى سن المدرسة والبالغين وان151.3 مليون شخص لا يستطيعون تحمل نفقات التغذية الصحية تزداد هذه المشكلة فى مناطق النزاعات حيث يعجز 41.2% من سكانها عن تبنى نمط غذائي صحى للعام 2022 ، كما كشف تقرير "نظرة اقليمية حول حالة الأمن الغذائي فى الشرق الأدنى وشمال افريقيا" أن 9.5% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من زيادة الوزن فى عام 2022 أي ما يقارب ضعف المعدل العالمي وتسجل ليبيا وتونس ومصر أعلى المعدلات وبالنسبة لمعدلات السمنة بين البالغين فى الدول العربية فلا تزال مرتفعة بشكل مقلق حيث بلغت 32.1% عام 2022 متجاوزة المعدل العالمي بأكثر من الضعف ، وسجلت الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع أعلى النسب بواقع 33.8% وتتصدر مصر وقطر والكويت قائمة الدول الأكثر تأثراً ، كما كشف التقرير أن المنطقة العربية مازالت بعيدة كل البعد عن المسار المطلوب لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية المحددة ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030

وفى هذا الصدد اعتبر المسئولون بالمنظمة أنه لاتزال النزاعات والأزمات المستمرة هي من الأسباب الرئيسية وراء تدهور حالة الجوع وانعدام الأمن الغذائي ، وأن النمو السكاني والهجرة وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية وندرة المياه وخطر تغير المناخ يترتب عليهم تكاليف باهظة على النظم الغذائية فى المنطقة العربية ، فى تقرير للأمم المتحدة ان هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030 يبدو احتمالاً مستحيلاً اذا استمر التقدم بالوتيرة البطيئة فلن يصل العالم الى مستويات الجوع المنخفضة حتى عام 2160 أي بعد أكثر من 130 عام .

2 .2 . 2. مؤشر الأمن الغذائي

مؤشرات الأمن الغذائي تكون صورة مفصلة عن حالة الأمن الغذائي لكى يسترشد بها صانعو السياسة للقضاء على الجوع وسوء التغذية أهم أهداف التنمية المستدامة ، يوضح الجدول رقم (13) ترتيب الدول العربية فى مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021 من أجمالي عدد 113 دولة عالمياً تبين أن هناك دول تأتى فى مقدمة الترتيب العربي والعالمي مثل دولة قطر التي تحتفظ بالمرتبة الأولى عربياً والـ24 عالمياً محققة 73.6 نقطة يليها الكويت فى المرتبة الثانية عربياً والـ 30 عالمياً محققة 72.2 نقطة ثم تأتى الامارات فى المرتبة الثالثة عربياً والـ35 عالمياً بينما تأتى مصر فى الترتيب 11 عربياً و الـ 62 عالمياً محققة 60.8 نقطة ، وعلى الجانب الآخر تأتى دول فى مؤخرة الترتيب العربي والعالمي وهى دول النزاعات سوريا والسودان واليمن فى الترتيب العربي الـ12 13،14على التوالي وعالمياً الترتيب 106، 110 ، 112 على التوالي ومن ثم تعانى تلك الدول عن غيرها بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وانتشار الأمراض التقزم والهزال خاصة بين الأطفال دون الخامسة ، فى تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة عن البلدان الأشد تضرراً من أزمة الغذاء و ارتفاع الأسعار تم رصد 6 دول منها

اثنين عربية (اثيوبيا ، نيجيريا ، وجنوب السودان اليمن ، أفغانستان ، الصومال) كما أن للأزمة تداعياتها على الدول متوسطة الدخل مثل مصر التي تضررت من ارتفاع اسعار القمح فى ظل تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي يتضح من الوضع فى هذه الدول أنه من الصعوبة بما كان امكانية توفير الغذاء والحد من الجوع كأهداف أممية رئيسية تسعى لتحقيقها 2030.

جدول 13:ترتيب الدول العربية* فى مؤشر الأمن الغذائي لعام 2021

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	النقاط
قطر	1	24	73.6
الكويت	2	30	72.2
الامارات	3	35	71
عمان	4	40	70
البحرين	5	43	68.5
السعودية	6	44	68.1
الاردن	7	49	64.6
الجزائر	8	54	63.9
تونس	9	55	62.7
المغرب	10	57	62.5
مصر	11	62	60.8
سوريا	12	106	37.8
السودان	13	110	37.1
اليمن	14	112	35.7

المصدر: الأمن الغذائي فى الدول العربية، * الترتيب من 113 دولة انظر الرابط:
https://asharqbusiness.com/economics/22374

وطبقاً لمؤشرا الأمن الغذائي للعام 2023 التي يوضحها الجدول (14) يبين أعلى عشر دول فى مؤشر الأمن الغذائي فى الدول العربية فقد حصلت دول الخليج العربي على نقاط أعلى من بقية الدول العربية الأخرى على المستوى العربي والعالمي حيث تتصدر الدول من الامارات الى الاردن المراتب الأعلى فى مؤشر الأمن الغذائي بينما باقي الدول تتصدر مرتبة الدول الأكثر ضعفاً ، كما يتضح من الجدول استمرار الدول العربية التي تشهد نزاعات واضطرابات أمنية حصلت على أقل النقاط وجاءت فى مؤخرة الترتيب أو التصنيف العربي والعالمي فى مؤشر الأمن الغذائي الأمر الذى يؤكد استمرارية المعاناة من الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي.

جدول 14: ترتيب الدول العربية فى مؤشر الأمن الغذائي عام 2023

الدول العشرة الأعلى فى الأمن الغذائي				الدول الأكثر ضعفاً فى الأمن الغذائي			
الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	النقاط من 10 -1	الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	النقاط من 10 -1
الامارات	1	26	7.07	الصومال	1	-	2.97
قطر	2	29	6.99	السودان	2	110	4.38
البحرين	3	30	6.99	اليمن	3	112	4.41
عمان	4	41	6.77	موريتانيا	4	-	4.98
الجزائر	5	43	6.76	سوريا	5	106	5.01
السعودية	6	44	6.75	جيبوتي	6	-	5.16
الكويت	7	47	6.69	ليبيا	7	-	5.35
المغرب	8	63	6.40	العراق	8	-	5.35
تونس	9	64	6.39	جزر القمر	9	-	5.60
الأردن	10	76	6.10	مصر	10	62	5.76
				فلسطين	11	-	5.76
				لبنان	12	-	5.94

- **المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير السنوي أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2023، ص 42.
- الدولة التي تحصل على نقاط أقل من 10 تحظى بالأمن والاستقرار فى الأمن الغذائي الترتيب من 171 دولة.

المبحث الرابع

انعكاسات التغيرات الجيوسياسية وتغيُّر المناخ على الأمن الغذائي في الدول العربية

يُعَدّ الأمن الغذائي ذا أهمية قصوى في بيئة جيوسياسية متقلبة باستمرار، وإنَّ التقلبات المتزايدة في الأوضاع الجيوسياسية العالمية لها آثار سلبية على إنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه، ويمكن أن تعطل سلاسل الإمداد الغذائي. كما يمكن أن تؤدي النزاعات المسلحة والنزاعات التجارية وعدم الاستقرار السياسي إلى نقص الغذاء وتقلب الأسعار، كما حدث في أزمة كوفيد-19 والصراع الروسي-الأوكراني اللذين أثَّرا سلبًا في إمدادات الغذاء، ولا سيّما الحبوب، في العالم.

تعتمد غالبية الدول العربية اعتمادًا كبيرًا على استيراد الغذاء، ويؤدي الاضطراب الناجم عن عدم الاستقرار الجيوسياسي إلى خلل في سلاسل التوريد ونقص حاد في الغذاء وارتفاع أسعاره، الأمر الذي يُفاقم الجوع وسوء التغذية وما يترتب عليه من انتشار أمراض التقزم والهزال والسمنة لدى الأطفال دون سن الخامسة وارتفاع معدلات وفاتهم. كما أن تغيُّر المناخ عامل حاسم آخر، إلى جانب القضايا الجيوسياسية، يؤثر سلبًا في إنتاج الغذاء والأمن الغذائي؛ إذ أصبحت الظواهر الجوية كالجفاف والفيضانات والأعاصير أكثر تواترًا وشدة، ما يهدد إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية في الدول العربية. إضافةً إلى ذلك، يزيد التنافس على الموارد الطبيعية مثل

المياه والأراضي الصالحة للزراعة من حِدَّة التوترات والصراعات الجيوسياسية ويُزعزع الأمن الغذائي. إن استقرار الإمدادات الغذائية أمر بالغ الأهمية، ليس فقط للاستدامة الاقتصادية، بل أيضًا للحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي في أنحاء العالم.

من هذا المنطلق، تتناول الدراسة انعكاسات التغيرات الجيوسياسية وتغيُّر المناخ على الأمن الغذائي في الدول العربية.

المخاطر الجيوسياسية على الأمن الغذائي العربي

واجهت الدول العربية سلسلة من الأزمات المتشابكة والاضطرابات الجيوسياسية التي كان لها أثر سلبي مباشر في أوضاع الأمن الغذائي واقتصادات دول المنطقة التي تمر بحالة بالغة الخطورة من عدم اليقين؛ إذ تزايدت التحديات الناتجة عن النزاعات المسلحة المستمرة والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، فأضعفت قدرة الدول على تأمين احتياجاتها من الغذاء. وتُعدّ فلسطين، واليمن، وسوريا، ولبنان، والسودان، والعراق، والصومال أمثلة بارزة؛ فقد أدت الحروب والنزاعات المستمرة إلى تدهور قطاع الزراعة وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي.

في فلسطين تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 31 % من السكان بسبب الحصار المستمر والقيود على الأراضي والمياه.

بينما ارتفعت هذه النسبة في لبنان إلى 20 % نتيجة الحرب التي شهدتها البلاد مؤخرًا، ما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية وتأثر سُبل كسب العيش لنحو 90 % من السكان العاملين بالزراعة.

وفي السودان بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي نحو 37 %؛ إذ تسببت النزاعات المسلحة في عدم تمكُّن 40 % من المزارعين من الوصول إلى مزارعهم، كما أدَّى النزاع المسلح إلى تدهور الطرق والبنية التحتية وارتفاع أسعار الغذاء بأكثر من 70 %، ما فاقم الأوضاع الإنسانية.

أما في اليمن، فقد دمّرت الحرب البنية التحتية الزراعية، وزادت الاعتماد على الواردات، وارتفعت أسعار القمح بما يزيد على 40 %، ما أدى إلى انهيار حاد في الأمن الغذائي؛ حيث يعاني أكثر من 70 % من السكان من انعدام الأمن الغذائي، منهم 17 مليون شخص يعانون نقصًا حادًا في الغذاء.

تعكس هذه النسب المتزايدة في انعدام الأمن الغذائي عجزًا كبيرًا في قدرة هذه الدول على إنتاج الغذاء محليًّا، ما يعزز اعتمادها على الواردات بنسبة تصل إلى 80 %. كما أن الاضطراب في سلاسل الإمداد العالمية ينعكس على عدم قدرة هذه البلدان على توفير احتياجاتها الغذائية. يوضح الجدول التالي تأثير الأزمات والصدمات الاقتصادية وعدم الاستقرار في أوضاع الأمن الغذائي في هذه البلدان.

جدول 15: انعدام الأمن الغذائي وتأثير الأزمات في أسعار الغذاء وواردات القمح في بعض الدول المتضررة عام 2023 (النسب %)

الدولة	نسبة انعدام الأمن الغذائي	نسبة زيادة أسعار الغذاء	نسبة مساهمة القمح فى الواردات
فلسطين	31	25	80
السودان	37	70	65
لبنان	20	50	85
العراق	35	30	60

المصدر: الأمم المتحدة – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التقرير السنوي 2023، ص 18.

بالإضافة إلى ذلك، تسببت التغيرات الجيوسياسية في تأثر التجارة الزراعية البينية بين الدول العربية، حيث انخفضت صادرات بعض الدول المنتجة مثل سوريا ولبنان بسبب تراجع الإنتاج المحلي. كما أن تذبذب الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل أديا إلى زيادة أسعار السلع الأساسية، خاصة الحبوب والزيوت النباتية، مما ضاعف من التحديات الاقتصادية. وارتفعت أسعار القمح بنسبة 30% نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، مما جعل الدول العربية أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، حيث تعتمد دول مثل مصر واليمن وتونس بشكل كبير على أكثر من 50% من الواردات لتلبية احتياجاتها من القمح.

تشكل هذه الأزمات تحديات خطيرة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مما يستدعي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتبني سياسات تدعم الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتحسين القدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد تأثير التوترات الجيوسياسية إلى أنظمة الغذاء العالمية، حيث تؤدي الأوضاع غير المستقرة الناتجة عن الصراعات إلى تقلبات حادة في الأسعار. ويزداد الوضع سوءًا بتأثر صادرات وواردات الغذاء، مما يدفع أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع، ويعمّق من أزمة تكلفة المعيشة على المستوى العالمي. وقد تجلى ذلك بوضوح في الأزمة الناجمة عن الصراع الروسي الأوكراني، حيث أدى إلى شلل في إمدادات القمح وغيره من المنتجات الزراعية، مما تسبب في ارتفاع أسعار القمح بنسبة 50%، وأثار مخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي.

وقد حذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي من أن "الإغاثة من المجاعة تحجبها الرصاص والبيروقراطية ونقص التمويل، مع بلوغ انعدام الأمن الغذائي مستويات عالية جدًا، وأن 41 مليون شخص معرضون لخطر المجاعة ما لم يتلقوا مساعدات غذائية ومعيشية فورية."

ويُوضح الجدول التالي متوسطات مؤشر منظمة الفاو لأسعار الغذاء، الذي يعكس الارتفاع المستمر والمتزايد في أسعار الغذاء، مما يشكل عبئًا كبيرًا على موازنات الدول واقتصاداتها:

جدول 16: مؤشر منظمة الفاو لأسعار الغذاء خلال الفترة 2015–2024

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
قيمة المؤشر	93.1	92.0	97.9	95.8	94.9	98.1	125.7	144.5	124.5	122.0

المصدر: الأمم المتحدة: نشرة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، انظر الرابط:

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1780386

في تقرير لمؤسسة «إس آند بي جلوبال»، حذرت منظمة التجارة العالمية من أن النزاعات والتوترات الجيوسياسية، وعدم اليقين في السياسات الاقتصادية، شكّلت مخاطر جسيمة على التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي. كما سلط التقرير الضوء على انكماش التجارة العالمية بنسبة 1.2% خلال عام 2023.

ومع استمرار التوترات الجيوسياسية، كان أحدثها أزمة البحر الأحمر واضطراب الملاحة في المنطقة، والتي تحتضن 15% من إجمالي التجارة العالمية، فقد تعاظمت أضرار هذا الوضع المتأزم على سلاسل الإمداد والتوريد. فقد أدى ارتباك مسارات السفن في البحر الأحمر إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، ومن ثم تنامي أسعار السلع. كما انعكس قرار تعليق حركة الطيران في بعض الدول العربية، جراء الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران، سلبًا على سلاسل الإمداد، مما أدى إلى تراجع حركة التجارة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، أثّرت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وما تبعها من تعطيل للملاحة في قناة السويس، إلى جانب الاضطرابات في البحر الأسود واستمرار الصراع الروسي الأوكراني، فضلاً عن تزايد حدّة العدوان الإسرائيلي على غزة، واحتدام الخلاف الإثيوبي الصومالي، وكذلك الحروب الاقتصادية والتكنولوجية بين بكين وواشنطن، حيث أحدث الصراع الأميركي الصيني إعادة تشكيل ديناميكيات التجارة والاستثمارات الدولية، وتسببت الحواجز التجارية التي فرضتها الدولتان في تعطيل سلاسل التوريد العالمية.

كل هذه الأحداث كانت لها تداعيات سلبية على قطاعي الشحن واللوجستيات عالميًا، ومسارات التجارة الرئيسية، حيث أدت إلى إضعاف النمو وارتفاع التضخم بنسبة 5%. كما تراجع حجم الصادرات الأوكرانية والروسية من الحبوب بمقدار يتراوح بين 30 إلى 44 مليون طن متري خلال موسم التسويق 2022–2023، مما تسبب في اضطرابات بسلاسل التوريد العالمية.

فضلًا عن ذلك، اتجهت الدول إلى إعادة توجيه سلاسل توريدها نحو الداخل، حيث أشارت مجلة "بارونز" الأمريكية إلى أن ارتفاع تكاليف شحن البضائع يُعزى إلى التوتر الجيوسياسي، إذ ارتفعت تكاليف الشحن البحري إلى ما لا يقل عن خمسة أضعاف خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ونقص الإمدادات وانتشار سوء التغذية والمجاعات. كما زادت الضغوط على الأنظمة المالية والضريبية في مختلف الدول لمعالجة تداعيات التضخم وارتفاع الأسعار.

من الواضح أن التوترات الجيوسياسية المستمرة كان لها أثر مباشر على الأمن الغذائي العالمي، حيث كثيرًا ما تحول دون الوصول إلى الأسواق الدولية والمحلية، فضلًا عن تدمير سبل العيش، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وتجريد الحكومات من الموارد المالية اللازمة لبرامج الحماية الاجتماعية. كما يزداد الخطر على سلاسل إمداد الغذاء والمياه، ويصبح الحصول على الرعاية الصحية أكثر صعوبة.

وتؤثر النزاعات أيضًا على عوامل الاستفادة من الأغذية، مما يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار أمراض فقر الدم والتقزم والهزال والسمنة، لا سيّما بين الأطفال دون سن الخامسة في اليمن والسودان والصومال وسوريا والعراق. هذه العواقب الوخيمة لها تداعيات سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وعلى استقرار الدول.

انعكاسات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي العربي

تشكل التغيرات المناخية تهديدًا خطيرًا للأمن الغذائي العالمي، وللتنمية المستدامة، ولجهود الدول في القضاء على الفقر. كما أن تأثيرها يمتد إلى كافة محاور الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويتوقع أن تزداد آثارها السلبية بمرور الوقت، حيث تعد الفئات الأكثر تضررًا هم المعتمدون في معيشتهم على الزراعة، مما يجعل التحدي المتمثل في القضاء ع

لى الجوع وسوء التغذية أكثر صعوبة.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الأساسية مثل الأرز والذرة وفول الصويا والقمح، بل ويقلل من القيمة الغذائية لهذه المحاصيل، كما ساهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ويُعد الإنتاج الغذائي في الدول العربية مهددًا بفعل التغيرات المناخية، مع تباين هذا التهديد من منطقة إلى أخرى، مما يؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والثروة السمكية في المستقبل.

المتغيرات المناخية التي تؤثر على الأمن الغذائي العربي تشمل:

–ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، مما يؤدي إلى زيادة استهلاك المياه للمحاصيل نتيجة ارتفاع معدلات التبخر. فمع كل زيادة بمقدار درجة مئوية واحدة، تنخفض إنتاجية المحاصيل الرئيسية مثل القمح والأرز والذرة بنسبة تتراوح بين 3 و10.%

–يؤثر ارتفاع درجات الحرارة أيضًا على الثروة السمكية، حيث تتسبب في هجرة وانقراض العديد من الأنواع مما يهدد دورة الحياة البحرية، خاصة في العراق وقطر واليمن.

–كما أن إنتاج الأسماك في مصر وموريتانيا يمثل 79% من إنتاج الدول العربية.

وقد أشارت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار قد يؤدي إلى انخفاض إنتاج الأغذية الأساسية بمقدار 50% في أشد المناطق فقرًا، وقد يتسبب في زيادة معدل انتشار سوء التغذية ونقص التغذية، مما يؤدي إلى 3.1 مليون وفاة سنويًا.

وبحلول عام 2050، قد تدفع التغيرات المناخية إلى تخفيض محاصيل الغذاء العالمية بنحو 30%، مما قد يضع 80 إلى 120 مليون شخص إضافي في مواجهة الجوع.

طبقًا لدراسة صندوق النقد العربي لعام 2023، فإن 68.4% من الأراضي العربية متصحرة، بينما 20% منها مهددة بالتصحر، ولا تتعدى نسبة الأراضي غير المتصحرة 11.66.%

جدول 17: آثار تغير المناخ على مختلف محاور الأمن الغذائي:

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء	– انخفاض الانتاج الزراعي بسبب: * تدهور الأراضي ونقص المياه العذبة وانخفاض الامطار * انخفاض إنتاجية النباتات، وأضرار الأفات وامراض النبات – انخفاض انتاجية الثروة الحيوانية بسبب: * انتشار الأمراض وتدهور المياه * تدهور قاعدة الموارد العلفية
الحصول على الغذاء	– زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية، والتعرض لارتفاع وتقلبات أسعار المواد الغذائية – انخفاض إنتاجية العمل، ومن ثم انخفاض مستويات الدخول
الاستفادة من الغذاء	* تدنى جودة الأغذية وسلامتها، وتفشى الأمراض * تدنى الجودة الغذائية للمحاصيل لتركيز ثاني أكسيد الكربون * زيادة تلوث المياه المستخدمة فى الري * زيادة انتشار الأمراض * تدنى الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة

المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي، أوضاع الأمن الغذائي العربي ،2022، ص4

من سياق ما سبق تبين ان التغيرات الجيوسياسية والتغيرات المناخية وجهان لعملة واحدة كان لهما التأثير السلبى معاً على الأمن الغذائي فى الدول العربية وتسببا فى حدوث توترات ومنازعات داخل الدول على سبيل المثال قد أسفر استمرار الجفاف فى المغرب خلال ثمانينات القرن الماضي عن أعمال شغب بسبب أزمة الغذاء بينما تسبب الجفاف فى سوريا بين عامي 2006 و2010 فى الهجرة من المناطق الريفية كما أن مصر تعانى من الجفاف والفقر المائي من حيث عدم هطول الأمطار من جانب والنزاع الأثيوبي على سد النهضة من جانب آخر الأمر الذى ذاد من تفاقم التوترات الاقتصادية والاجتماعية كما أن الكثير من الدول العربية تعتمد على العوامل المناخية والطرق التقليدية فى الزراعة ومن المتوقع ان يتزايد التأثير السلبى للتوترات الجيوسياسية والتغيرات المناخية مالم تتخذ الدول العربية من الاجراءات الحمائية التي تمكنها من توفير الغذاء للفئات المتضررة من انعدام الأمن الغذائي خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض.

المبحث الخامس : جهود الدول العربية والمنظمات الدولية لتوفير الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للحد من الاستيراد، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك، تقوم المنظمات الدولية والهيئات التنموية بتقديم المساعدات المالية والاستشارات اللازمة للقضاء على الجوع، وتوفير الغذاء لكافة دول العالم، وتحقيق أهداف الألفية. كما يتم عرض تجارب بعض الدول التي استطاعت توفير الغذاء والحد من الجوع.

يتناول المبحث النقاط الآتية:

-دور المنظمات الدولية في مساعدة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي

-جهود الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي

-تجارب بعض الدول التي نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء

1. دور المنظمات الدولية في مساعدة الدول العربية على تحقيق الأمن الغذائي

1 .1 . الصندوق الدولي للتنمية الزراعية(FIDA)

أُنشئ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بهدف مكافحة الجوع والفقر، وتمويل برامج ومشاريع تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي والدخل في المناطق الريفية في الدول النامية والأقل نموًا. كما يسهم في تحسين التغذية والبيئة المستدامة، ويعمل مع المنظمات غير الحكومية في مجالات التقنية وتطوير القدرات، إضافةً إلى تقديم الدعم 1 للأشخاص الأكثر فقرًا خلال تفشي فيروس.Covid-19

1 .2. برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

يُعتبر البرنامج أكبر منظمة إنسانية في العالم تعمل على معالجة آثار الجوع وتعزيز الأمن الغذائي، حيث يقدم المساعدات لأكثر من 97 مليون شخص في 88 دولة يعانون انعدام الأمن الغذائي وانتشار الجوع.

كما يوفر المساعدات الغذائية الطارئة، ويموّل برامج الإغاثة وإعادة تأهيل مصادر إنتاج الغذاء، إضافة إلى تقديم المعونة الإنمائية. كما يقدم الدعم للبلدان المتضررة من الحروب والنزاعات.

وقد أشادت لجنة نوبل بدور البرنامج في تعزيز الاستدامة وتقديم المعونات الغذائية الطارئة، خاصة بعد أزمة COVID-19، ومنحته جائزة نوبل للسلام عام 2020.

1 .3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تهدف المنظمة إلى تنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتركز على تطوير الإنتاج والإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية، إضافةً إلى مكافحة الآفات والأمراض الزراعية، للحد من الفجوة الغذائية.

وضعت المنظمة عام 2007 دليل الممارسات الزراعية الجيدة للوطن العربي، الذي يتضمن معايير المطابقة مع الممارسات الزراعية العالمية لإنتاج الفاكهة والخضراوات، ونظم الترخيص تماشيًا مع متطلبات المعايير الدولية.

كما نفّذت المنظمة العديد من المشاريع التي ساهمت في تحسين سبل معيشة صغار المنتجين والمزارعين، والنهوض بالأسر الريفية، إضافةً إلى مشروع تدوير المخلفات الزراعية. كما تعاونت مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO)لمواجهة الأمراض التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والحيواني.

1 .4. منظمة الأغذية والزراعة FAO

تركز المنظمة على محاربة الفقر والجوع، وتعزيز التنمية الزراعية، وتحسين المستويات التغذوية، مما دفعها إلى تبني استراتيجية طويلة المدى لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، بهدف تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلة، من خلال ترويج تدابير التنمية الصالحة بيئيًا وتقنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

من أهم أدوار المنظمة في الدول العربية لتحقيق برامج الأمن الغذائي:

–مساعدة الحكومات في وضع سياسات المعونة الغذائية على المدى القصير والطويل، ومتابعتها.

–تقييم أداء الحكومات على ضوء البرامج اللازمة لسد عجز الفجوة الغذائية في الدول العربية.

–تقديم الدعم لمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدول العربية لتوفير وسائل رفع الكفاءة الغذائية والاقتصادية.

–جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها ونشر البيانات لصالح الحكومات العربية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لاتخاذ القرارات الرشيدة.

1 .5. التعاون بين الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

يهدف التعاون بين الإسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لجامعة الدول العربية إلى توفير الدعم للمنطقة العربية في مجالات الموارد المائية والغذائية، والتعامل مع تأثير التغير المناخي، وتطبيق ممارسات السلامة الغذائية، بالإضافة إلى تعزيز الترابط بين المياه والطاقة والغذاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال القضاء على الجوع ومساندة الدول العربية في مواجهة أزمة كورونا ونقص الغذاء.

أصدر رؤساء منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية البيان المشترك الثالث في 8 فبراير/شباط 2023، الذي يدعو إلى منع تفاقم أزمة الأمن الغذائي، وضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة من أجل إنقاذ بؤر الجوع، وتسهيل التجارة، وتحسين أداء الأسواق، وتعزيز دور القطاع الخاص، وإصلاح إعادة توجيه الدعم مع الاستهداف الدقيق للوصول إلى المستحقين.

2. جهود الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي

تبذل الدول العربية قصارى جهدها لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، تفاديًا لما يترتب على انعدام الأمن الغذائي من سوء التغذية، وتفشي الأمراض، واضطرابات اجتماعية واقتصادية قد تزعزع أمن واستقرار البلاد.

2 .1. الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية

تسعى مصر بخطى حثيثة نحو توفير الغذاء الآمن والصحي لجميع أفراد المجتمع، باعتباره الركيزة الرئيسية لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وأحد دعائم الاقتصاد القومي.

–تم التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية الداعمة للأمن الغذائي، بزيادة المساحة ورفع مستوى الإنتاج، وحرصت على زيادة الرقعة الزراعية لتعويض ما فقدته من تجريف الأراضي والزحف العمراني، حيث تم إنشاء شركة تنمية الريف المصري الجديد، المختصة باستصلاح الأراضي وإنشاء مجتمعات جديدة مستدامة قائمة على الزراعة وفق منهج علمي واقتصادي.

–انتهجت الحكومة سياسات وبرامج لتوفير الغذاء بأسعار مدعومة للفئات الأكثر احتياجًا، حيث بلغت قيمة مخصصات الدعم السلعي لعام 2021/2020 نحو 89 مليار جنيه، من خلال شبكة توزيع منتظمة تتكون من 1,172 منفذًا لفروع شركات تابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية، إضافةً إلى السيارات المتنقلة بالمحافظات، ومشروعي "أمان" و"جمعيتي" لتوفير الأمن الغذائي. كما بلغ عدد المستفيدين من نظام البطاقة التموينية في مصر نحو 69 مليون مواطن، والمستفيدين من منظومة دعم الخبز 79 مليون مواطن، إضافةً إلى التوسع في برامج التغذية المدرسية المجانية، التي تستوعب أكثر من 11 مليون طالب، أي 81% من الطلاب المقيدين بمرحلة التعليم الأساسي.

–تطوير شبكات الأمان الاجتماعي لمكافحة الجوع من خلال مؤسسة بنك الطعام المصري، كما أسست الهيئة القومية لتأمين جودة وسلامة الغذاء عام 2017 بهدف حماية صحة المستهلك.

–دعم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، والتوظيف الأمثل لأحدث وسائل التكنولوجيا الزراعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، بما يسهم في النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاج، وتقليل الفجوة الاستيرادية وزيادة الصادرات.

–تتحمل الخزانة العامة للدولة 7% فرق سعر الفائدة عن قروض المزارعين، بتكلفة إجمالية 350 مليون جنيه سنويًا، بحيث يتم إتاحة قروض ميسرة لهم بسعر فائدة 5% سنويًا. كما تتحمل فائدة قروض تحويل منظومة الري بالغمر إلى الري الحديث، لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية وترشيد استخدام المياه، كما خصصت 3 مليارات جنيه لتبطين الترع والمصارف لتحسين منظومة الري.

–قامت وزارة التموين بالاتفاق مع البنك الدولي على تمويل صوامع بسعة تخزينية 750 ألف طن، كما تم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على سعة تخزينية إضافية تبلغ 470 ألف طن، إلى جانب وضع حجر الأساس لمستودع جديد في محافظة السويس على مساحة 10 أفدنة، بتكلفة 800 مليون جنيه.

–رفعت الحكومة الحوافز المقدمة للمزارعين، حيث ارتفع سعر توريد أردب القمح إلى 1,500 جنيه.

–مد فترة الإعفاء من ضريبة الأطيان الزراعية لمدة سنتين منذ مايو 2020، لتشجيع المزارعين على الإنتاج.

2 .2. جهود المملكة العربية السعودية

تبذل المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة لتعزيز أوضاع الأمن الغذائي، من خلال توفير الغذاء للمواطنين والمقيمين، حيث قامت بإنشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق، وتسويقه بأسعار محددة في متناول الجميع.

كما استطاعت المملكة من خلال هذه الجهود تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخضراوات والفواكه والتمور والألبان، إضافةً إلى تقليل إنتاج المحاصيل التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، مثل الشعير، حيث تستخدم المياه المعالجة في زراعة المحاصيل التي تتمتع فيها بميزة نسبية، إضافةً إلى تطبيق تقنيات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.

–الاتفاق بين الإمارات والسعودية على وضع استراتيجية الأمن الغذائي المشترك، لضمان التغلب على التحديات الغذائية التي تواجه البلدين، والعمل على توفير غذاء آمن ومستدام وبأسعار مناسبة للجميع.

2 .3. جهود دولة قطر لتحقيق الأمن الغذائي

ترتكز استراتيجية الأمن الغذائي في قطر على أربع ركائز أساسية، تهدف إلى تأمين 70% من احتياجاتها الغذائية، وجعلها أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية، وهي:

1. التجارة الدولية والخدمات اللوجستية: تهدف إلى ضمان إمداد السلع الغذائية، وتعزيز قدرة الدولة على تحمل الصدمات والاضطرابات التجارية المحتملة، واتخاذ إجراءات سريعة في حال فقدان أي شريك تجاري أو حدوث نقص في الاكتفاء الذاتي. كما تسعى إلى تنويع مصادر الاستيراد بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد، ووضع خطة طوارئ استباقية للقطاعين العام والخاص للحد من تأثير الصدمات التجارية.
2. الإنتاج المحلي: يستهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية التي يمكن زراعتها رغم محدودية الموارد المائية والتربة الزراعية.
3. المخزون الاستراتيجي: يهدف إلى بناء مخزون استراتيجي كافٍ من السلع لضمان توفر الغذاء في حال حدوث توقف في الاستيراد أو الإنتاج. كما تم إطلاق منظومة إلكترونية لإدارة ومراقبة المخزون بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
4. الأسواق المحلية (سلاسل الإمداد الداخلية): تهدف إلى تحقيق الشفافية والكفاءة في سلسلة إمداد الغذاء، والحد من الهدر، وتحسين جودة الأغذية.

شهدت قطر طرح العديد من المشاريع الاستراتيجية الزراعية للقطاع الخاص، أبرزها مشاريع الاستزراع السمكي بالأقفاص العائمة في البحر، ومشاريع إنتاج الخضراوات باستخدام تكنولوجيا البيوت المحمية، ومشاريع استزراع الربيان، وإنتاج الأعلاف والأسمدة العضوية، بالإضافة إلى مشاريع تسمين الثروة الحيوانية. كما افتتحت ساحات

تعمل طوال الأسبوع لتسويق المنتجات الزراعية. وقعت قطر اتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 2011 لتعزيز التعاون في الأمن الغذائي العالمي. كما تستخدم تقنية الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر، لضمان استدامتها وخفض تكاليفها.

2 .4. جهود الإمارات العربية المتحدة

لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، عينت الإمارات وزيرة دولة للأمن الغذائي والمائي لإجراء الأبحاث، ووضع الخطط، وتطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة، للحد من الاعتماد على الواردات التي تشكل 90% من الغذاء. كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2051، والتي تهدف إلى تحويل الإمارات إلى مركز عالمي للأمن الغذائي القائم على الابتكار، بحيث تكون الدولة الأفضل عالميًا في مؤشر الأمن الغذائي بحلول عام 2051. تعتمد الإمارات على تقنيات الطاقة الشمسية لتشغيل المزارع الحديثة، نظرًا لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب استهلاك الكهرباء، كما تطبق منظومات تقنية حديثة لمعالجة وإعادة تدوير المياه المستخدمة في الزراعة، ونجحت بالفعل في زراعة الأرز في الصحراء.

3. تجارب دولية ناجحة في الحد من الجوع وتوفير الغذاء

3 .1. تجربة فرنسا في الأمن الغذائي

اعتمدت فرنسا استراتيجية من خمسة محاور لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة (2019–2024)، تضمنت ما يلي:

- تعزيز الحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية.
- تطوير النظم الزراعية والغذائية المستدامة لمواجهة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.
- تعزيز أنشطة فرنسا في مجال التغذية الجيدة، والمياه الصالحة للشرب، والنظافة الصحية.
- إنشاء سلاسل إمداد غذائية مستدامة لتشجيع فرص العمل في المناطق الريفية.
- توفير المساعدات الغذائية للفقراء، وتمكينهم من تحقيق اكتفائهم الغذائي.

التزمت فرنسا بتوفير تغذية صحية وكافية لكل السكان من خلال المشاريع التي تنفذها وكالة التنمية الفرنسية، والتي خصصت 935 مليون يورو عام 2018 للتنمية الزراعية، و40 مليون يورو عام 2019 لتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما تواصل فرنسا جهودها في الأمن الغذائي العالمي، حيث أعلنت في نوفمبر 2022 عن مساهمة بقيمة 6 ملايين يورو لتسهيل نقل الحبوب من أوكرانيا إلى اليمن والسودان، بالإضافة إلى مساهمة أخرى بقيمة 14 مليون يورو لتوصيل 25 ألف طن من القمح إلى الصومال. وقد ارتكز النهج الفرنسي في قضية الأمن الغذائي العالمي على ثلاث مبادرات:

1. تعزيز القدرة في مجالي الغذاء والزراعة لدعم البلدان الأكثر فقرًا.
2. إنقاذ المحاصيل، وتسهيل حصول البلدان الفقيرة على الأسمدة، خاصة في إفريقيا.

3. مبادرة الممرات التضامنية التابعة للاتحاد الأوروبي، التي أسهمت في نقل أكثر من 17 مليون طن من الحبوب.

كما قدمت الحكومة الفرنسية مساعدات للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، حيث بلغت قيمتها 140.4 مليون يورو عام 2022، وازدادت إلى 170 مليون يورو عام 2023.

3 .2. تجربة الصين في الأمن الغذائي

طرحت الصين استراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي، ليس فقط لتوفير الغذاء لأكثر من 1.3 مليار شخص، بل لمعالجة قضايا الأمن الغذائي، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة عالميًا.

في المرحلة الأولى من استراتيجيتها، عقب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أطلقت الصين برنامج دعم زراعي يشمل إعانات للإنتاج، وسياسات لتحديد الأسعار، مما ساعد على استقرار الأسواق وتشجيع المزارعين على زيادة إنتاج الحبوب. وفي المرحلة الثانية، ركزت الصين على تطوير البنية التحتية الزراعية، وزيادة الاستثمار المالي، وتحسين الإنتاج الزراعي والأراضي الصالحة للزراعة. ورغم نقص المياه، استطاعت الصين إنشاء مشاريع للحفاظ على الموارد المائية، عبر تطبيق تقنيات ري موفرة للمياه مثل الري بالأنابيب، والرش، والري الجزئي، مما أسهم في الاستخدام الفعّال للمياه في الزراعة.

–المرحلة الثالثة تضمنت التركيز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز الأصناف العالية الجودة التي تحقق زيادة في الإنتاج وارتفاع مستوى الميكنة في إنتاج المحاصيل الرئيسية إلى 63.%

–المرحلة الرابعة ركزت على منع الكوارث والتخفيف من آثارها في ظل تغير المناخ العالمي.

–استطاعت الصين من خلال المركز الوطني الصيني لأبحاث وتطوير الأرز زيادة إنتاج الأرز الهجين من 15 طنًا لكل هكتار عام 2014 إلى 18 طنًا للهكتار الواحد عام 2020.

–عقدت الصين شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة بهدف الحد من الفقر، ودعم التنمية الزراعية والغذائية، وتنشيط النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والصحة العامة، وأثبتت جهود الصين نجاحها في الإسراع بتحقيق الهدف التنموي المتمثل في القضاء على الجوع.

3 .3. تجربة البرازيل في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع

تُعتبر تجربة البرازيل معيارًا دوليًا فيما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية والقضاء على الفقر، لأنها ركزت على هدفين رئيسيين:

- القضاء على الجوع.
- محاربة الفقر.

كما وضعت نظامًا للأمن الغذائي والتغذية معززًا بإطار قانوني ومجموعة من السياسات العامة.

اعتمدت حكومة البرازيل استراتيجية للقضاء الكامل على الجوع، مكوّنة من جزأين:

- توفير الغذاء للجياع.
- مبادرات تنموية لزيادة فرص العمل والدخل، والحد من انتشار الفقر، وزيادة الإنتاج الزراعي.

أدركت الحكومة أن الدخل المنخفض هو السبب الرئيسي للجوع المزمن، وأنه لا بد من تقديم دخل تكميلي من خلال بطاقات إلكترونية للأسر الأكثر احتياجًا، تُستخدم في شراء الأغذية، إضافةً إلى تقديم وجبات مجانية في المدارس.

كما ربطت الحكومة استحقاق المعونة الغذائية بالمشاركة في فصول محو الأمية والتدريب على المهارات، بالإضافة إلى إلزام المستفيدين بإثبات أن الأموال التي تلقوها قد أُنفقت على مواد غذائية أساسية، وأن أطفالهم يلتزمون بالذهاب إلى المدارس، كما يجب على البالغين الالتحاق ببرنامج تدريبي يتيح لهم فرصًا للحصول على وظائف، وبذلك ينخفض اعتمادهم على المعونات في المستقبل. نجحت البرازيل في تخفيض الفقر بمقدار النصف بين عامي 1990 و2015.

4 . النتائج والتوصيات

4 .1. النتائج

توصلت الدراسة، بعد مناقشة وتحليل أهم المحاور والفروض التي تناولتها، إلى النتائج الآتية

- أثبتت الدراسة صحة الفرض الأول بأن التغيرات الجيوسياسية كان لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي؛ إذ أدت الصراعات المسلحة والنزاعات المستمرة في المنطقة العربية، والحرب الروسية الأوكرانية، والصراع الصيني الأمريكي، وأزمة كوفيد–19 إلى تعطيل سلاسل إمداد الغذاء، وارتفاع أسعاره، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق النزاع والمناطق الأكثر فقرًا، مما زاد من أعداد الجياع والحرمان من الغذاء، كما هو الحال في اليمن والسودان والعراق وموريتانيا وسوريا وفلسطين. كما أثرت هذه التغيرات سلبًا على قطاعي الشحن واللوجستيات وعلى مسارات التجارة الدولية.
- أثبتت الدراسة صحة الفرض الثاني بأن التغيرات المناخية لها أيضًا آثار سلبية على الأمن الغذائي العربي، حيث أدى انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية بسبب التصحر، وجفاف الأراضي، والزحف العمراني إلى تدهور وانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، مما ساهم في تغيير الخريطة الجغرافية للمحاصيل الزراعية. كما تراجعت إنتاجية الثروة الحيوانية بسبب انتشار الأمراض، وجفاف المراعي، ونقص المياه، مما أدى إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الأكثر فقرًا.
- أثبتت الدراسة صحة الفرض الثالث بأن التغيرات الجيوسياسية والتغيرات المناخية شكلتا معًا عائقًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأمن الغذائي، وأصبح تحقيقها بعيد المنال في المنطقة العربية بحلول عام 2030، خصوصًا الهدف (2) القضاء على الجوع، الهدف (6) ضمان توفر المياه

النظيفة، الهدف (11) تحقيق استدامة المدن والمجتمعات، والهدف (13) مكافحة تغيّر المناخ. هذه الأهداف مرتبطة بالهدف (1) القضاء على الفقر، حيث يؤدي الفقر إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية والتقزم والهزال لدى الأطفال، مما يؤثر على الهدف (4) التعليم، والهدف (3) الصحة، ويضعف الأداء الاقتصادي.

- ضعف القدرة الإنتاجية أدى إلى تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية مثل الحبوب، والسكر، والزيوت النباتية، والبقوليات.
- يعاني ثلث سكان المنطقة العربية من الفقر (الهدف 1 للتنمية المستدامة)، وهو ما يسبب الجوع (الهدف 2) في اليمن ومصر والسودان، باستثناء دول الخليج وليبيا.
- تراجعت مؤشرات الجوع والأمن الغذائي في المنطقة العربية، خاصة في مناطق النزاع والاضطرابات السياسية والأمنية، والمناطق التي تعتمد على النشاط الزراعي، في حين حققت دول الخليج مراتب متقدمة في مؤشرات الجوع والأمن الغذائي، سواء على المستوى العربي أو العالمي، مثل الكويت وقطر والإمارات.
- تواجه الدول العربية فجوة غذائية، حيث تمثل الحبوب الاستراتيجية الرئيسية فيها أكثر من 55%، مما يدفعها إلى الاعتماد على الاستيراد لتغطية الفجوة، وهو ما يشكل عبئًا على موازناتها، خاصة في ظل الارتفاع المستمر لأسعار الغذاء، كما يزيد من التبعية الاقتصادية ويؤثر على استقلالية الدولة وسيادتها.

4 .2. التوصيات

لمواجهة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في المنطقة العربية، والقضاء على الجوع، وتوفير الغذاء، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة التعاون الدولي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، من خلال منظمة الأغذية والزراعة، بتطوير أنظمة غذائية مرنة يمكنها تحمل الصدمات الجيوسياسية.
- تعزيز تعاون المجتمع الدولي لحل النزاعات بين الدول التي تشهد صراعات مسلحة، وتحقيق الاستقرار فيها، لتسهيل إمداد سلاسل الغذاء إلى المناطق التي تعاني من الجوع وانعدام الأمن الغذائي.
- تنويع مصادر استيراد الغذاء للحد من تقلبات السوق العالمي للغذاء، وتفادي الوقوع تحت تأثير الدول المحتكرة لتصدير الغذاء في أوقات الأزمات.
- ضرورة استخدام التقنيات الحديثة لاستنباط أصناف جديدة من المحاصيل تتكيف مع التغيرات المناخية، وتكون مقاومة للجفاف والملوحة، بهدف زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء.
- تبني طرق مبتكرة ومتقدمة لحماية الحبوب من العوامل البيئية، وضمان جودتها وتوافرها في أوقات الأزمات، للتخفيف من المخاطر التي تشكلها التقلبات الجيوسياسية.

- تبني سياسات تهدف إلى تقليل الفاقد والهدر من محصول القمح خلال مراحل الحصاد والنقل والتخزين، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك.
- تقديم الدعم والحماية للمزارعين، وتوفير بذور وتقاوي عالية الإنتاجية، لتشجيعهم على زراعة مساحات كبيرة من القمح، وتوريده بأسعار مجزية تغطي التكاليف، وتحقق لهم عائدًا مناسبًا.
- الاهتمام باستصلاح الأراضي الزراعية لزيادة الرقعة المزروعة، عبر زراعة الحبوب والقمح، وإدخال زراعة الأراضي الصحراوية بمحاصيل تتناسب مع طبيعة التربة، بهدف زيادة الإنتاج، والحد من الاستيراد، وتقليل الفجوة الغذائية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز المخزون الاستراتيجي.
- تبني تقنيات ري حديثة مثل الري بالتنقيط، وإعادة تدوير مياه الصرف لاستخدامها في الزراعة، للحفاظ على الموارد المائية، ومعالجة شح المياه في المنطقة العربية.
- الاهتمام بجودة الأغذية المنتجة، من خلال التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لفرض بروتوكولات سلامة الأغذية داخل الدول، بما يتماشى مع المعايير الدولية للحد من تلوث الغذاء.
- زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي بمشاركة القطاع الخاص، وتعزيز البحث العلمي لابتكار تكنولوجيات زراعية جديدة، تسهم في تحسين الإنتاج وزيادته.
- تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وتوفير فرص عمل لزيادة دخولهم، وتعزيز قدرتهم على توفير الغذاء الآمن، بهدف القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المراجع

المراجع العربية

أبو بكر، عبد الله سليمان الطيب. (2009). الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي. *مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، (3)، 122.*

أحمد، رمضان نعمة الله، & إيمان، عطية ناصف. (2008). اقتصاديات الموارد البيئية. *دار الفكر، عمان، الأردن، 25-30.*

أحمد، يعقوب. (2021، 22 مايو). كيف تدعم الدولة القطاع الزراعي وجهود التحول نحو تحقيق الأمن الغذائي. *جريدة اليوم السابع.إبراهيم*، محمد. (2016). العالم العربي: تدهور زراعة القمح يهدد بفقدان رغيف الخبز DW .عربية/https://www.dw.com/ar Retrieved from .

اتحاد الغرف العربية، صندوق النقد العربي. (2023، سبتمبر). التصحر يهدد المنطقة العربية بصدمات غذائية قاسية5551/https://uac-org.org/ar/News/details Retrieved from .

الأمم المتحدة. (2017). *آفاق المنطقة العربية 2030: تقرير الأمن الغذائي. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 6.*

الأمم المتحدة. (2018). *موجز سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية*. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 22.

الأمم المتحدة. (2022، ديسمبر). الإسكوا: ثلث سكان المنطقة العربية يقعون تحت خط الفقر رغم الزيادة في النمو الاقتصادي1117177/2022/12/https://news.un.org/ar/story Retrieved from .

برنامج الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، & *منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)*. (2020). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم-https://concernusa.org/news/hungriest Retrieved from . countries-in-the-world/

البنك الدولي. (2021، 24 سبتمبر). الأمن الغذائي: مشكلة تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكن هناك سبل للعلاج.

بشير، عبد الفتاح. (2024، 27 مايو). جريدة الشروق Retrieved from .
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27052024&id=22b2
7cb4-f93a-4880-bb34-

جريدة الشرق. (2020، 8 أبريل). أربع ركائز و78 مشروعًا خلال 5 سنوات: تعرف على استراتيجية قطر للأمن الغذائي.

جريدة الشرق. (2020، 9 أبريل). الأمن الغذائي في دولة قطر: كفاءة في مواجهة الصدمات.

جريدة *اليوم السابع*. (2025، 8 مارس).

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2023). *التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي*، 17.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2003). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم Retrieved . from http://www.fao.org/3/j0083a/j0083a10.htm

هايدي، أيمن. (2020، 15 أكتوبر). إنجازات مصرية كبيرة لتحقيق مبدأ الحق في الغذاء ومركز متقدم بالأمن الغذائي. جريدة *الأهرام المصرية*.

يان، ين. (2020، 20 مايو). الأمن الغذائي يتعزز في الصين. جريدة *الصين اليوم*.

References

Global Hunger Index. (2023, October). *Global Hunger Index Report*, p. 13.

Napoli, M. (2011). *Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI).*

Master in *Human Development and Food Security*, Università degli Studi di Roma, p. 7.

World Bank. (1986). *Poverty and Hunger:* Issues and Options for Food Security in Developing Countries. Washington, DC, p. 1.

Intergovernmental Panel *on Climate Change (IPCC).* (2014). Climate Change 2014 Synthesis Report. Geneva, Switzerland.

United Nations *Development Programme* (UNDP). Food Security, Poverty and Agriculture in Arab Countries: Facts, Challenges, and Policy Considerations.

United Nations. (2019, July). *About the Sustainable Development* Goals. Retrieved from https://www.un.org/sustainabledevelopment

World Bank. (2018, December 10). *Bringing the Concept of Climate-Smart Agriculture to Life*. Web story.

Abstract

Food security is one of the challenges facing the world, and one of the most important priorities of Arab national security and economic and political stability in light of the geopolitical changes and conflicts that are sweeping the world, especially the Arab region, through climate change and its impact on food insecurity and the spread of hunger in the poorest and most conflict-ridden regions. The study aims to shed light on the repercussions of geopolitical and climate changes on Arab food security and sustainable development goals, to determine the size of the food gap, and to arrive at mechanisms that enable avoiding the impact of geopolitical and climate changes on food security, eliminating hunger, and providing food.The study concluded that geopolitical changes, armed conflicts, and climate change have negatively impacted food security, disrupting food supply chains, increasing food prices, decreasing agricultural land area and production, and widening the food gap. The impact has also affected the shipping and logistics sectors and international trade routes, in addition to their direct negative impact on the difficulty of achieving sustainable development goals. The study recommends the necessity of international community cooperation to resolve disputes between conflicting countries and achieve stability to facilitate the supply of food chains to areas suffering from hunger and food insecurity, diversify food import sources, use modern technologies to develop crop varieties that adapt to climate change to increase production, and the necessity of increasing investments in the agricultural sector and adopting modern irrigation technologies with the participation of the private sector, and activating social protection programs to protect small farmers.

Keywords

Geopolitical changes ؛ food gap ؛ food security ؛ Arab countries ؛ sustainable development ؛ climate change ؛ self-sufficiency.